

الحكم القضائي بين الاستقراء والاستنباط

ناوات عمر قادر حاجي

قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيھان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: awatzh@gmail.com

الملخص:

يستعرض هذا البحث دور المنهج الاستقرائي في بناء الحكم القضائي، بوصفه عملية عقلية منهجية تبدأ بتحليل الواقع تفكياً وربطاً منطقياً متسلسلاً، بما يُمكّن القاضي من تقدير الأدلة على أساس عقلية دقيقة، تفضي إلى فهم معمق للنزاع. ويمثل هذا التحليل مدخلاً للمرحلة التالية، وهي الاستنباط القانوني، التي تشمل التكيف القانوني للواقع، وتفسير النصوص التشريعية ذات الصلة، وصولاً إلى صياغة الحكم القضائي وتسيببه تسبباً واصحاً. ينطلق البحث من تساؤل محوري: هل أن الحكم القضائي مجرد قرار شكلي تصدره المحكمة ضمن إجراءات قانونية، أم هو عملية عقلية تتطلب استخدام أدوات المنطق والتحليل القانوني؟ وقد خلص البحث إلى أن الحكم القضائي ليس قراراً شكلياً، بل هو نتاج عقلاني مركب يتطلب مهارة تحليلية وفكراً منطقياً، ما يضفي عليه قيمة موضوعية ويعزز من ضمانات العدالة. كما عالج البحث إشكالية جوهرية تتمثل في التعارض الظاهري بين المنهج الاستقرائي القائم على الواقع، والمنهج الاستنباطي الذي يستند إلى النصوص القانونية، وسعى إلى مواومة هذين المنهجين في صياغة حكم قضائي متكملاً من حيث الشكل والمضمون. وتكمّل أهمية هذا البحث في نقدة للنظرية التقليدية التي تفرغ الحكم القضائي من مضمونه الاستدلالي، وتعامل معه بوصفه إجراءً شكلياً بحتاً، متفاagleة عن طبيعته العقلية المركبة التي تمزج بين التحليل الواقعي والتفسير القانوني، بما يؤسس لحكم عادل وقابل للتقويم الموضوعي.

الكلمات المفتاحية: الاستدلال الاستقرائي، الاستدلال القضائي، الاستنتاج القانوني، تبرير الأحكام القضائية.

پوخته:

ئەم توپۇزىنەوە يەرۋىلى رېيازى ھۇنىنەوە لە بىنياتتىنى بىريارە دادوھىيەكەندا دەكۈزۈتىھو، وەك پىرسەپەكى عەقلانى سىستېماتىكى وەسىۋى دەكەت كە بە شىكارىيەكى وردى راستىيەكان و پەيوەندىبىيە لۆزىكىيە يەك لە دواى يەكەنائىان دەستپېدەكتەن. ئەمماش وا دەكەت دادوھە بتوانىت بەلگەمکان لەسەر بىنمای عەقلانى ورد ھەلسەنگىزىت، كە دەبىتىھە ھۇرى تىكەمىشتنىكى قوولۇر لە ناكۇكىيەكە. ئەم شىكارىيەش دەبىتىھە دەستپېتىكى قۇناغى داھاتو و اتە قۇناغى ھەللىنجانى ياسابىي، كە پېلىتىكىردىن ياسابىي راستىيەكان و لىكىدانەوەي دەقە ياسابىيە پەيوەندىدارەكان لەخۇدەگىزىت، كە دەبىتىھە ھۇرى دارشتى بىريارى دادوھى و پاساوى روونى. توپۇزىنەوە كە بە پىرسىارىيەكى سەرەكى دەست پېتىدەكتەن: ئايا بىريارى دادوھرى تەنەيا بىريارىيەكى فەرمىيە كە لەلايەن دادگاوه لە چوارچىنەرەتىكەرە ياسابىيەكان دەرچوو، يان پىرسەپەكى عەقلانىيە كە پېتىستى بە بەكارەتتىنى ئامرازەكانى لۆزىك و شىكارى ياسابىي ھەمە؟ توپۇزىنەوە كە گەيشتە ئەم ئەنچامامە كە بىريارى دادوھرى بىريارىيەكى شىڭلى ئەبىتىھە بەتەنەن، بەلگۇ بەرھەمەتىكى عەقلانى ئالۇزە كە پېتىستى بە لىيەتتەن بىكەرەتى و بىركرىنەوە لۆزىكى ھەمە، ئەمماش بەھاين بابەتىپ پېدەبەخشىتى و گەرەنтиەكانى دادپەرەدرى بەرز دەكاتمۇ. ھەرروھە توپۇزىنەوە كە باسى لە كىشىمەكى بىنەرتى كەدە كە دەزايەتتىيەكى رووالەتتى نىوان رېيازى ھۇنىنەوە لەسەر بىنمای راستىيەكان و رېيازى ھەللىنجان لەسەر بىنمای دەقە ياسابىيەكان نوینەر ایمەتى دەكىزىت. ھەولىدا ئەم دوو رېيازە لە دارشتى بىريارىيەكى دادوھىدا ھاۋىاھەنگ بەكتە كە لە رووى فۇرم و ناومەرۆكەوە يەكگەرتوو بىتەت. گەنگى ئەم لىكۆلەنەوە يەلە رەخەنەكەنيدا يە لە روانگەيى فيقهى تەقلىدى كە حۆكمى دادوھرى لە ناومەرۆكى دەرەنچامىيەكە بەتال دەكاتمۇ، وەك رېيكارىيەكى تەمواو شىڭلى مامەلەتى لەگەل دەكەت، چاپىۋىسى لە سروشتى عەقلانى ئالۇزەكە دەكەت كە شىكارى راستى و لىكىدانەوە ياسابىي تىكىمە دەكەت، بەم شىۋىدە بىريارىيە دادپەرەنە دادەمەز رېيىت كە كەوتۇتە ئىزىر ھەلسەنگاندىن بابەتىيەمە.

كلىله وشە: ئىستىلالكىرىنى ئىندىكتىف، ئىستىلالكىرىنى دادوھرى، لېرىينى ياسابىي، پاساودانى بىريارە دادوھىيەكان.



Abstract:

This research explores the role of the inductive approach in constructing judicial rulings, describing it as a systematic rational process that begins with a detailed analysis of facts and their logical sequential connection. This enables the judge to assess evidence on precise rational grounds, leading to a deeper understanding of the dispute. This analysis represents an introduction to the next stage, legal deduction, which includes the legal classification of facts and the interpretation of relevant legislative texts, leading to the formulation of the judicial ruling and its clear justification. The research begins with a central question: Is a judicial ruling merely a formal decision issued by the court within legal procedures, or is it a rational process that requires the use of tools of logic and legal analysis? The research concluded that a judicial ruling is not a formal decision, but rather a complex rational product that requires analytical skill and logical thinking, which gives it objective value and enhances the guarantees of justice. The research also addressed a fundamental problem represented by the apparent contradiction between the inductive approach based on facts and the deductive approach based on legal texts. It sought to harmonize these two approaches in formulating a judicial ruling that is integrated in terms of form and content. The importance of this research lies in its critique of the traditional jurisprudential view that empties the judicial ruling of its inferential content, treating it as a purely formal procedure, overlooking its complex rational nature that blends factual analysis and legal interpretation, thus establishing a just ruling that is subject to objective evaluation.

This research addresses the role of the inductive approach in formulating judicial rulings. Judges rely on factual analysis using a precise inductive approach, aiming to deconstruct and link the facts in a logical, sequential manner. Through this analysis, the judge evaluates the evidence based on sound rational and logical foundations, achieving a deep understanding of the dispute before them. Based on this analysis, the judge moves to the stage of legal deduction, which begins with a precise legal characterization of the facts, then interprets the relevant legal texts, and concludes with the formulation of the judicial ruling and the explanation of the reasons upon which it is based. This research attempts to answer a central question: Is a judicial ruling merely a formal decision issued by the court according to formal procedures, or is it a rational process requiring the use of logic and sound analysis? The research concludes that a judicial ruling is a complex rational process, not merely a formal decision. It requires skill and precise rational thought, ensuring a fair and correct ruling and contributing to strengthening guarantees of the validity of litigation and the achievement of justice.

Key words: Inductive reasoning, Judicial reasoning, Legal deduction, Justification of judicial rulings.

المقدمة

أولاً: المدخل التعريفي

يمثل الحكم القضائي الخاتمة الطبيعية للعمل القضائي، وهو المظهر العلني لممارسة السلطة القضائية لوظيفتها في فض النزاعات بين الخصوم. وغالباً ما ينظر إليه من زاوية شكلية بحثة، كونه يصدر عن جهة قضائية مختصة، وفق إجراءات محددة ينظمها قانون المرافعات، ويؤدي إلى إنهاء الخصومة القائمة. إلا أن هذا التصور، وإن كان من الأهمية بمكان في تأكيد مشروعية الحكم القضائي وصحته، لا يلامس عمق المضمون المعرفي الذي يحمله هذا الحكم، بوصفه نتاجاً لعملية فكرية متکاملة يستخدم فيها القاضي أدوات الاستدلال العقلي، من استقراء الواقع واستنباط للحكم القانوني الملائم. وعليه، فإن إعادة النظر في طبيعة الحكم القضائي من هذه الزاوية تفتح المجال لفهم أعمق للدور القضائي، لا بوصفه مجرد تطبيق حرفي للنصوص، بل كممارسة منهجة للوصول إلى الحقيقة القضائية ويتناول هذا البحث منهجة بناء الحكم القضائي من خلال المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستباطي، إذ ينطلق أولاً من استخدام المنهج الاستقرائي لتحليل الواقع المعروضة على القاضي، وفهم ملابساتها ومعطياتها الموضوعية بشكل دقيق، وصولاً إلى تكوين صورة واقعية متكاملة عن النزاع. فالمنهج الاستقرائي يقوم على تتبع الجزئيات والتفاصيل المحبيطة بالقضية لاستنتاج ما يراه القاضي مناسباً من حيث طبيعة الواقع وتفسيرها القانوني. ثم بعد ذلك، يُصار إلى توظيف المنهج الاستباطي بوصفه المرحلة التالية في بناء الحكم القضائي، حيث يتم الانتقال من الواقع إلى القواعد القانونية العامة، ومن ثم تطبيق هذه القواعد على القضية موضوع النظر بغية إصدار حكم قضائي منسجم مع الواقع والقانون في آنٍ معاً. ويهدف هذا التكامل منهجي إلى الوصول إلى حكم قضائي عقلاني، متson منطقياً، ويتحقق العدالة من خلال مواهمة الواقع القانوني مع القاعدة القانونية، بدلاً من الاقتصار على التطبيق الميكانيكي للنصوص دون فهم عميق لخصوصية الواقع.

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الجانب العقلي والمنهجي في صياغة الحكم القضائي، وهو جانب طالما أغفل في الدراسات التقليدية التي انصرفت إلى النواحي الشكلية والإجرائية. فالحكم القضائي ليس مجرد قرار نهائي؛ بل هو حصيلة مسار استدلالي يبدأ بجمع الواقع وتحليلها استقرائياً، ثم المرور إلى استنباط الحل القانوني الملائم من خلال تفسير النصوص القانونية وتكييفها على الواقع المعروضة. ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى إبراز الطابع العقلي للحكم القضائي بوصفه عملية تحليلية ومنهجية تكشف عن تفاعل القاضي مع النص القانوني من جهة، والواقع المعروض عليه من جهة أخرى.

ثالثاً: مشكلة البحث

المشكلة الرئيسية للبحث تتمثل في التعارض (الخلل الظاهري) بين المفهوم الاستقرائي (الواقعي) والمفهوم الاستباطي (التطبيقي) القانوني في صياغة الأحكام القضائية، ومحاولة المواءمة بين هذين المفهومين في بناء الحكم القضائي، وصولاً إلى نمذج سببي للحكم القضائي المنطقي والعادل أي. تتبع مشكلة هذا البحث من التصور الذي يعتري النظرة الفقهية التقليدية للحكم القضائي، تلك التي تراه مجرد قرار يفصل في الخصومة وفق الشكلية القانونية دون التعمق في جوهره الاستدلالي. هذا التصور يتجاهل حقيقة أن الحكم القضائي يُبنى على أساس منهجه، تعتمد أولاً على استقراء الواقع، ثانياً على استنباط الحكم القانوني المناسب من النصوص التشريعية. وعليه، فإن المشكلة الرئيسية التي يعالجها البحث هي إغفال الطابع التحليلي في فهم الحكم القضائي، وهو ما يحول دون تقييمه تقييماً موضوعياً من حيث مضمونه وقيمته القانونية.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أبرزها:

1. توضيح الفرق بين النظرة الشكلية والنظرة التحليلية للحكم القضائي.
2. بيان الأساس المنهجي الذي يعتمد عليه القاضي في إصدار الحكم.
3. تحليل العلاقة بين الاستقراء والاستنباط في بناء الحكم القضائي.
4. إبراز الطابع العقلي للحكم القضائي كنتاج لعملية فكرية منهجهية.
5. المساهمة في تطوير النظرة الفقهية للحكم القضائي بما يعكس مضمونه الحقيقي.



خامساً: نطاق البحث

تقصر حدود هذا البحث على الدراسة النظرية والتحليلية للحكم القضائي من حيث طبيعته ومنهجيته، دون الدخول في تفاصيل الطعون أو إجراءات التنفيذ. كما أن البحث يركز على البعد المفاهيمي والاستدلالي في الحكم، ولا يتناول النماذج التطبيقية أو المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، مع اعتماد القانون المرافعات المدنية العراقي النافذ وقانون الإثبات النافذ نموذجاً مرجعياً.

سادساً: منهج البحث يعتمد البحث على المنهج التحليلي التطبيقي، الذي يقوم على دراسة الحكم القضائي بوصفه بنية معرفية تستند إلى أدوات الاستدلال العقلي. كما يتم توظيف أدوات المنهج الاستنباطي والاستقرائي في تحليل مسار القاضي للوصول إلى الحكم. ويُستفاد كذلك من بعض النماذج الفقهية والتفسيرية التي توضح أبعاد هذا المنهج في التطبيق القضائي.

سابعاً: فرضيات البحث

1. إن الحكم القضائي ليس مجرد نتاج تطبيقي للنصوص القانونية، بل هو عملية تحليلية مركبة تتأثر بالمنهج الذي يتبنّاه القاضي.
2. يمكن للنظرية التحليلية أن تكشف عن البنية المنطقية للحكم القضائي، بما يسمح بفهم أعمق لأسبابه ومنطقه الداخلي.
3. إن اعتماد القاضي على أساس منهجية معينة في بناء الحكم يؤدي إلى اتساقه الداخلي وقوته الإقناعية، خلافاً للأحكام التي تُبنى على أساس استنتاجي غير منهجي.
4. هناك تباين بين الحكم القضائي في صورته الشكلية وبين مضمونه التحليلي، وهذا التباين يبرز أهمية التحليل الفلسفية والمنطقية للنص القضائي.
5. إن استعمال المفاهيم الفلسفية والمنطقية في تحليل الحكم القضائي يُسهم في توسيع نطاق الفهم القانوني وتعديله، بما يتجاوز التفسير النصي التقليدي.

ثامناً: خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى مباحثين رئيسيين، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الاستقراء كمنهج في بناء الحكم القضائي

المطلب الأول: مفهوم الاستقراء ودوره في العمل القضائي.

المطلب الثاني: تحليل وقائع الدعوى كمدخل لاستقراء الحقيقة.

المطلب الثالث: التقدير القضائي للأدلة في ضوء المنهج الاستقرائي.

المبحث الثاني: الاستنباط ودوره في صياغة الحكم القضائي

المطلب الأول: تعريف الاستنباط القانوني ومراحله.

المطلب الثاني: دور الاستنباط في تفسير النصوص وتكييف الواقع.

المطلب الثالث: أثر المنهج الاستنباطي في تسبيب الحكم القضائي وصياغته

ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.



المبحث الأول: الاستقراء كمنهج في بناء الحكم القضائي

انسجاماً مع متطلبات البحث، يُقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية، يعالج كل منها جانبًا من جوانب المنهج الاستقرائي في العمل القضائي. يُخصص المطلب الأول لبيان مفهوم منهج الاستقراءي ودوره في عملية اعداد و اصدار الحكم، وذلك تحت عنوان: "مفهوم الاستقراء ودوره في العمل القضائي". أما المطلب الثاني، فيتناول آليات تحليل وقائع الدعوى بوصفها مدخلًا رئيساً لاستقراء الحقيقة القضائية، تحت عنوان: "تحليل وقائع الدعوى كمدخل لاستقراء الحقيقة". في حين يكرّس المطلب الثالث لدراسة سلطة القاضي في تقدير الأدلة، وذلك في إطار المنهج الاستقرائي، تحت عنوان: "التقدير القضائي للأدلة في ضوء المنهج الاستقرائي".

المطلب الأول / مفهوم الاستقراء ودوره في العمل القضائي

يُعد العمل القضائي نتاجاً لعملية عقلية منهجية تتعلق من المعطيات المطروحة في الدعوى، فيسعى القاضي من خلالها إلى الكشف عن الحقيقة. وتستلزم هذه العملية توظيف أدوات المنطق والتحليل القانوني، بغية الانتقال من المعلوم إلى استجلاء المجهول، تحقيقاً للعدالة المنشودة، حيث أن الاستقراء في المنطق عملية عقلية تقوم على الانتقال من الجزئيات إلى الكليات، ويتم ذلك عبر تحليل الأجزاء بصورة دقيقة ومتسلسلة وعميقة، بغية الوصول إلى حقيقة الشيء المدروس⁽¹⁾. وقد استخدم أرسطو هذه الطريقة في دراساته⁽²⁾، لتصبح فيما بعد مناهج أساسية في بناء مختلف فروع المعرفة الإنسانية. ولا يختلف الأمر في المجال القانوني، حيث يعتمد القاضي على المنهج الاستقرائي عند معالجته للوقائع المعروضة عليه؛ إذ يبدأ بتحليل الواقع وتفكيك عناصره، ثم فهمها فهماً دقيقاً، ليقوم بعد ذلك بربطها بالقواعد القانونية المناسبة، تحقيقاً للتكييف السليم للنزاع، وإصدار حكم قضائي ينسجم مع العدالة ومع الواقع الموضوعي للدعوى. و بما أن الاستقراء في المنطق هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات عبر تحليل الأجزاء بصورة دقيقة ومتسلسلة، فإن استخدام هذا المنهج في المجال القانوني يعد ضرورة أساسية، لا سيما عند معالجة القاضي للواقع المعروضة أمامه. فالقاضي، حينما يقوم بتحليل الواقع استقرائياً، يتمكن من تفكيرها وربطها وفق منطق عقلي سليم، مما يتبع له بناء فهم عميق للواقع محل النزاع. وتعُد هذه العملية الاستقرائية مدخلاً حيوياً لتكوين قناعة قضائية راسخة، إذ تقوم القناعة هنا على أسس منطقية متماسكة، لا على الحدس أو الافتراض. لذا تُعد القناعة القضائية من أهم المرتكزات التي يقوم عليها الحكم القضائي السليم، وتتنوع المناهج التي يعتمدها القاضي في سبيل تكوين هذه القناعة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية المنهج الاستقرائي بوصفه وسيلة عقلية لتحليل الواقع واستنتاج النتائج من الجزئيات. ومن أجل الوقوف على أثر هذا المنهج في العمل القضائي، يتعين أولاً تسلیط الضوء على مفهوم الحكم القضائي وبيان عناصره، ثم توضیح مدلول الاستقراء من حيث طبيعته وألياته. وتمهیداً لفهم العلاقة بين المفهومين، سيكون من الضروري إجراء مقارنة منهجية بين الاستقراء والاستنباط، مع إبراز الفروق الدقيقة بينهما على مستوى التطبيق القضائي. كما سيُعرض في هذا المطلب عدد من النماذج والأمثلة التطبيقيّة التي تبرز كيف يسهم المنهج الاستقرائي في تكوين القناعة القضائية وتعزيز دقة الأحكام. نظراً لأن قانون المرافعات المدنية النافذ لم يتضمن تعريفاً صريحاً للحكم القضائي أو بياناً دقيقاً لجوهره، وإن كان قد تناول مضمونه من حيث الإجراءات المتعلقة بإصداره، فإن المادة (159) من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل قد أكدت على وجوب اشتغال الأحكام القضائية على الأسباب التي بُنيت عليها، وأن تستند إلى أحد الأسباب القانونية المنصوص عليها. كما أوجبت على المحكمة أن ثبّتَ في حكمها الأوجه التي حملتها على قبول أو رد الدفع والادعاءات التي قدمها الخصوم، مع ذكر النصوص القانونية التي استندت إليها، وهو ما يعكس اهتمام المشرع بمضمون الحكم من حيث تسيبيه وتسويغه، وإن لم يُعرفه بشكل مباشر. أما من الناحية الفقهية، فإن غالبية الفقهاء المعاصرین يتقدّمون على تعريف الحكم القضائي بأنه (كل قرار يصدر عن القاضي وفقاً للأسكل والإجراءات التي يحدّها القانون، في دعوى قضائية تحرّك استناداً إلى أحکام قانون المرافعات)⁽³⁾. ويلاحظ أن هذا التعريف يغلب عليه الطابع الشكلي، إذ يركّز على الجانب الإجرائي دون النّفاذ إلى جوهر الحكم القضائي. غير أن المعرفة الحقيقة لا تتحقق إلا بالنّفاذ إلى جوهر الشيء، ومن ثم فإن فهم الحكم القضائي⁽⁴⁾ ينبغي أن يتجاوز التعرّيفات الشكليّة، ليدرك في

⁽¹⁾ د. عبدالرحمن بدوي. المنطق الصوري. القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة - مصر 2003، ص 223-215 . إسماعيل مظہر. الاستقراء والمنهج العلمي.: دار المعرفة، القاهرة- مصر 1960 ، ص 45-62 . محمد علي عبد الحليم. المدخل إلى المنطق الصوري. دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 2005 ، ص 198-210 .

⁽²⁾ أرسطو. التحليلات الثانية. ترجمة عبد الرحمن بدوي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ، ص 112-120 . و ارل بوبر. منطق الكشف العلمي، ترجمة محمد عصفور. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995 الكويت ، ص 35-54.

⁽³⁾ د. أحمد أبو الوفا ، نظرية الأحكام في قانون المرافعات ، ط ٦ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 24 ؛ ود. نبيل اسماعيل عمر ، النظرية العامة للطعن بالنقض في المواد المدنية والت التجارية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1980 ، ص 37 ؛ ود. كامل كيره ، قانون المرافعات الليبي ، مطبوع جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1970 ، ص 679.

⁽⁴⁾ في اللغة، يُعرَّف الحكم بأنه القضاء بالعدل، وأصله المعن، ويقال: "حكمت عليه" إذا معتبره من مخالفة أمر ما، كما يقال: "حكمت بين القوم" بمعنى فصلت بينهم. لاحظ، محمد بن أبي بكر عبد القادر الراري ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1981 ، ص 148



حقيقة كوسيلة لتحقيق العدالة، لا بوصفه أداة لإنهاء الخصومة فحسب، بل لكونه عملية تهدف إلى الكشف عن الحقيقة، من خلال سلسلة من العمليات الذهنية التي يتولها القاضي أثناء نظره في الدعوى. ويُعرّف الاستقراء، وفقاً لعلماء المتنطق، بأنه تتبع الجزئيات بهدف الوصول إلى حكم كلي، وهو بذلك يمثل المسار الذهني الذي ينطلق من الواقع الجزئي ليستقر عند قاعدة قانونية تطبق على النزاع القائم اي ان الحكم القضائي، في جوهره، عملية استقرائية تستند إلى تتبع الواقع الثابتة في الدعوى، ثم استخلاص القاعدة القانونية المنطبقة عليها بطريقة عقلية موضوعية، فلا يكون القاضي مبدعاً للقانون، بل مكتشفاً لمضمونه في ضوء ما استقر من وقائع.⁽⁵⁾ ويعود هذا المنهج ضرورياً في السياق القضائي، نظراً لما يواجهه القاضي من وقائع متفرقة، وشهادات متغيرة، وأدلة متعددة تتطلب التميص والتحليل. وفي هذا الإطار، يسعى القاضي إلى استكشاف العلاقات المنطقية بين المعطيات المتوفرة لبناء تصور متكملاً للنزاع، وهو ما يمثل شرطاً أساسياً للانتقال إلى مرحلة الاستبساط القانوني اي ان اتباع المنهج الاستقرائي في بناء الحكم القضائي أمر لازم، إذ إن القاضي يبدأ بتحليل⁽⁶⁾ الواقع وتحقيقها، ثم ينتقل إلى الاستبساط القانوني، مما يجعل حكمه ثمرة مباشرة لعملية استقرائية تتسم بالحياد والعقلانية.⁽⁷⁾ اي يعتبر المنهج الاستقرائي من الأدوات الأساسية التي يعتمدتها القاضي في فهم الواقع واستبساط الحكم القانوني الملائم، مما يجعل الحكم القضائي قائماً على قراءة دقيقة للجزئيات اي أن الحكم القضائي نتاج منطقي لعملية استقرائية دقيقة تبدأ بالتحقق من الواقع وتنتهي بالتطبيق القانوني السليم.⁽⁸⁾ من خلال الاستقراء المنهجي للواقع، يستطيع القاضي إعادة بناء العلاقة القانونية المتنازع عليها، بما يحقق العدالة في إصدار الحكم ومن ثم، فإن اعتماد القاضي على المنهج الاستقرائي في تحليل الواقع يعد من أهم ضمانات الوصول إلى حكم قضائي سليم يتفق مع مبادئ العدالة والمنطق القانوني وبالتالي، يمثل الاستقراء القضائي حجر الزاوية في بناء الأحكام، حيث ينطلق القاضي من جزئيات ثابتة ليستخلص منها النتائج القانونية عبر استدلال منطقي⁽⁹⁾. حيث إن القاضي، وهو يكوّن قناعته، يعتمد أساساً على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على تتبع الواقع الجزئي وتحليلها للوصول إلى حكم عام، مما يضفي على قراره الطابع العقلاني والمعرفي الذي يميزه عن القرارات العشوائية أو الظنية لذا فإن الاستقراء القضائي لا يقتصر على جمع الواقع، بل يتضمن تحليلها ضمن سياقاتها الواقعية والاجتماعية والقانونية، مما يمنح الحكم القضائي طابعه العقلاني والمعرفي⁽¹⁰⁾. هكذا يتبيّن بأنه تتبع أهمية هذا المنهج من كونه الركيزة التي يُبنى عليها المنطق الداخلي للحكم، حيث لا يمكن للقاضي إصدار قراره ما لم تتوافر لديه قناعة تامة بالواقع، وهي قناعة لا تتشكل إلا عبر تحليل استقرائي دقيق. ومن خلال هذا التحليل، يمكن التوصل إلى صورة واضحة لواقع محل النزاع، مما يساعد في تكييفها تكييفاً قانونياً سليماً. ويظهر هذا التوجّه مدى تماهي المنهج القضائي مع أدوات التفكير المنطقي، فالقاضي لا يقتصر دوره على التطبيق الحرفي للنصوص. بل مفكر قانوني يوظف آليات العقل لتحري الحقيقة⁽¹¹⁾. اي يتمثل التطبيق القضائي للمنهج الاستقرائي في جمع القاضي للمعطيات الجزئية ثم ربطها وفق منطق قانوني لإصدار حكمه اي يلجاً القاضي إلى اتباع المنهج الاستقرائي في بناء قناعته القضائية، فيقوم

، مادة : (ح ك م) وبأي الحكم بمعنى العلم والفقه، كما قال تعالى: {وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِّيًّا} سورة مريم ، الآية 12 . ويرى غالبية الفقهاء المحدثين أن الحكم هو: "كل قرار يصدر عن القاضي وفقاً للإجراءات القانونية في دعوى قضائية حُرِّكَ بناءً على أحکام قانون المرافعات" للمزيد لاحظ ، د. أحمد أبو الوفا ، نظرية الأحكام في قانون المرافعات ، ط 6 ، منشأة المعرفة ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 24 ؛ ود. نبيل اسماعيل عمر ، النظرية العامة للطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية ، منشأة المعرفة ، الإسكندرية ، 1980 ، عرف قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل، الحكم بأنه القرار النهائي الذي تختتم به الدعوى ويعُد حجة فيما فصل فيه بوصفه حقيقة قضائية (المادة 155 م RAFUAT) وقد استخدم المشرع العراقي مصطلح "الحكم" للدلالة على القرار الفاصل في النزاع، بينما استعمل مصطلح "القرار" للإجراءات السابقة للفصل في الموضوع. – للمزيد لاحظ، عبد الرحمن العلام ، شرح قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 ، ج 3 ، ط 1 ، مطبعة بابل ، بغداد ، 1977 ، ص 164 ؛ وكذلك د. آدم وهيب النداوي ، المرافعات المدنية ، ط 3 ، العائد لصناعة الكتاب ، القاهرة ، 2011 ، ص 352 ؛ وينظر أيضاً القاضي صادق حيدر ، شرح قانون المرافعات المدنية ، دراسة مقارنة ، مكتبة السنواري ، بغداد ، العراق ، 2011 ، ص 320 . و للمزيد حول ماهية الحكم القضائي لاحظ، محمد طلبة شعبان ، لغة الاحکام القضائية، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ، 2009 ص 12 و 13 .

(5) د. عبارزاق احمد السنوري ، الوسيط مصادر الالتزام ج 1 ، منشورات الطبي الحقوقية ، بيروت – لبنان 2000 ص 47 .

(6) التحليل هو تقسيم الشيء على أجزاءه من عناصر أو صفات أو خصائص أو عزل بعضها عن بعض ثم نظرها بدقة للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة فيما بينها وبين غيرها ، فإذا تركب شيء من عناصر متعددة فارجاعه إلى عناصره الأولية هو تحليل له ، وهذا يعني أنه يقوم على تقسيم الموضوع قيد الدراسة على أجزاءه المكونة له للحصول على معرفة جديدة للمزيد لاحظ ، الموسوعة الفلسفية ، وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين ، بتأسیس روزنثال و يودین ، ترجمة سمير كرم ، دار الطبيعة ، بيروت ، 1980 ، ص 114 .

(3) احمد مهنية ، دور القاضي في استبساط الحكم القضائي ، دار الفكر العربي ، القاهرة- مصر 2013 .

(8) د. محمد سعيد عبد الرحمن ، الحكم القضائي اركانه وقواعد اصداره ، منشورات طبي الحقوقية ، بيروت- لبنان 2001 ص 112 .

(9) احمد مهنية ، دور القاضي في استبساط الحكم القضائي ، مرجع سابق ، 87 .

(10) د. حميد فرحان السيد ، حرية القاضي في تكوين قناعته، دار الفكر العربي ، القاهرة- مصر ص 112 .

(11) لاحظ ، د. احمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية (ج 1) ، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر 2006 ص 118



بجمع الواقع الجزئية وتحليلها وربطها ببعضها وفق قواعد المنطق القانوني، ليستنبط من خلالها الحكم الذي يتناسب مع روح العدالة ومقتضيات النظام القانوني. ويحد الإشارة إلى أن قانون الإثبات الزم القاضي بتحري الواقع لاستكمال قناعته وينحه هامشًا من الحرية في تقدير الأدلة وتوسيع سلطته في توجيهه الدعوى، وما يتعلق بها من أدلة بما يكفل التطبيق السليم لاحكام القانون وصولاً إلى الحكم العادل في القضية⁽¹²⁾، وهو ما يُعد إقراراً ضمنياً بأهمية التحليل الاستقرائي، ولا سيما في القانون العراقي، الذي يُولي هذا المنهج دوراً بارزاً في تكوين الحكم القضائي. ولا ينبغي النظر إلى الاستقراء كأداة تحليلية فحسب، بل كمدخل لفهم طبيعة الوظيفة القضائية ذاتها، والتي تتطلب من القاضي معالجة كل دعوى على حدة، وفقاً لخصوصية وقائعها ومنطقها الداخلي. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تكريس هذا المنهج في المناهج التعليمية القانونية فإن ترسيخ هذا المنهج في التعليم القانوني وخاصة في مناهج المعهد القضائي وتدریب القضاة على تطبيقه يمثل خطوة أساسية نحو تكوين قضاء عقلاني، يعزز الثقة العامة بالمؤسسة القضائية، ويسهم في تحقيق العدالة بأرقى صورها..، ويتطوير وعي قضائي يدرك أن الحكم القضائي ليس نتاجاً تطبيقاً للنص القانوني، بل حصيلة عملية ذهنية تبدأ من الواقع وتنتهي إلى القانون. بالنظر إلى موقف القضاء، وفي سياق إبراز أهمية دقة الملاحظة والتحليل في تكوين القناعة القضائية، فإن افتقار الحكم إلى هذين العنصرين يؤدي إلى إغفال الواقع المتناقضة في الدعوى. وقد جسدت محكمة التمييز هذا المفهوم من خلال نقضها حكماً صادراً عن محكمة بداعية، لكون القاضي لم يراع متطلبات الاستقراء الصحيح. إذ قضت المحكمة بأن: "المحكمة لم تلتزم بقرار النقض التميزي، واعتمدت على تحقيقات غير سليمة، ذلك أن ما ذكره وكيل الشخص الثالث من أن الأرض قد أعيدت إلى أصحابها بعد استصلاحها بتاريخ 11/11/1992، لا يمكن قبوله، إذ أن وضع اليد الفعلي على الأرض تم في عام 1999، فكيف يعقل أن يتم استصلاحها قبل وضع اليد؟ وكان الأجر بالمحكمة التوسع في التحقيق لإزالة هذا التناقض⁽¹³⁾. يتضح من ذلك أن المحكمة لو قامت باستقراء وقائع الدعوى استقراءً مؤسساً على ملاحظة دقيقة وتحليل منهجي متكملاً، لما أغفلت التناقض الزمني في تواريخ الأحداث والواقع محل النزاع. وفي هذا الإطار، ذهبت محكمة النقض المصرية إلى

- 1- وجوب تضمين الحكم ما يطمئن المطلع عليه إحاطة المحكمة بواقع الدعوى وما أبداه الخصوم من دفع ودفاع جوهري والرد عليها وإيراد أسباب ما اتجهت إليه من رأي.
- 2- سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها والموازنة بينها والأخذ بدليل دون آخر ما دامت اطمأنت إليه.
- 3- قبول الإقرار الضمني ما دام قام الدليل اليقيني على وجوده والغرض منه.
- 4- اعتبار الحكم المطعون فيه معييناً بالقصور في التسبيب لاطرافقه إقرار المطعون ضدها بإشغال ذمتها بمبلغ مالي للطاعنة وتأكيد ذلك ببيانها الحاسم⁽¹⁴⁾.

ومن المفيد في هذا المقام التمييز بين منهجي الاستقراء⁽¹⁵⁾. والاستبatement، لما لهما من دور متكملاً في عملية إصدار الحكم القضائي. فالاستقراء يبدأ من الجزئيات والواقع لبلوغ قاعدة عامة، أما المنهج الاستبتماتي، فيشير على نحو مغایر في اتجاهه". حيث يُطلق من قاعدة قانونية عامة لتطبيق على واقعة معينة. الاستقراء هو الانتقال من مقدمات ملاحظة إلى نتيجة عامة غير مضمونة فيها ضرورة، بخلاف الاستبتمات الذي يفضي إلى نتائج حتمية كامنة بالفعل في مقدماته⁽¹⁶⁾. ويمكن القول إن القاضي يبدأ بتحليل استقرائي لتكونين القناعة بالواقع، ثم ينتقل إلى استبتمات النتائج القانونية. ومن هنا تتجلى الطبيعة المزدوجة للفكر القضائي، حيث يتطلب الجمع بين

(12) المادتين (الأولى و الثانية) من قانون الإثبات المرقم 107 لسنة 1979 المعدل .

(13) قرار محكمة التمييز رقم 113 / م / 2001 ، نقلًا من : د. ياسر باسم ذنون و جياد ثامر نايف ، الحكم المدني و حالات التناقض فيه، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية الصادرة عن كلية التربية ، جامعة تكريت ، المجلد 17 ، العدد 9 لسنة 2010 ، ص 661 .

(14) الطعن الرقم 227 لسنة 2023 في 7/3/2023 المتاح على العنوان الإلكتروني الآتي :

<https://www.almeezan.qa/RulingView.aspx?RULID=465&language=ar>

(15) جدير بالذكر بأن هذا المنهج لا يقتصر على النظم القضائي العراقي، بل يمثل جزءاً جوهرياً في الفكر القضائي المقارن. ففي النظم الأنجلوأمريكي، يعتمد القضاة بدرجة كبيرة على الواقع والاستنتاجات المنطقية لبناء القناعة و يقوم النظم القضائي الأنجلوأمريكي، ولأساسياً في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، على إسناد القناعة القضائية إلى الواقع الماثلة أمام المحكمة، والاستنتاجات المنطقية المبنية على معيدياتها، بعيداً عن القيود الشكلية للنصوص القانونية التي تميز النظم اللاتيني، وهو ما يعزز دورهم في توجيه هيئة المحلفين من خلال عرض السياق الكامل للأدلة. أما في النظم اللاتينية، كالقانون الفرنسي، فإن الاستقراء يُستخدم لتبرير التكيف القانوني رغم أن دور القاضي قد يكون أكثر تقليدية من حيث الالتزام بالنص . للمزيد لاحظ : د.د. منصور محمد ، النظم القانونية المقارنة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2024 ص 189 .

(16) د. إمام عبد الفتاح إمام، الطبيعتين والأخلاقيات عند أسطو ، مكتبة مدبولي، القاهرة- مصر ، 1996 ص 89 .





التحليل الواقعي (الاستقراء) والتكييف القانوني (الاستبطاط) اي ان الاستقراء في البحث القانوني يعني تتبع الحالات والنصوص الجزئية لاستخلاص قاعدة قانونية عامة، بينما الاستبطاط يعتمد على قاعدة عامة قائمة لتقسيم حالة جزئية محددة، لذا فالمنهجان متكاملان في العمل القضائي⁽¹⁷⁾. الاستقراء يسير من الجزئيات إلى الكليات، فهو يعتمد على ملاحظة جزئيات عديدة لاستنتاج قاعدة عامة. أما الاستبطاط فإنه يسير من القاعدة العامة إلى تطبيقها على حالات خاصة، فهو منطق انتقالي من العام إلى الخاص⁽¹⁸⁾. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية استعراض بعض التطبيقات القضائية التي تعكس بوضوح اعتماد القاضي على المنهج الاستقرائي في بناء قناعته القضائية. فقد بيّنت العديد من الأحكام، ولا سيما في الدعاوى المدنية والتجارية، هذا التوجّه من خلال اعتماد القاضي على تحليل الطلبات المقدمة والدفوع المثاررة، ثم التعمّق في دراسة الأدلة وتمحیصها للوصول إلى الحقيقة القانونية. ويظهر ملامح هذا المنهج أكثر وضوحاً في الدعاوى الجزئية، خصوصاً تلك القائمة على أدلة غير مباشرة، كقضايا القتل التي تستند إلى معطيات متفرقة مثل المكالمات الهاتفية، وحركة نقل الأطراف، والشهادات غير المكتملة. ففي مثل هذه الحالات، يجد القاضي نفسه مضطراً إلى تتبع سلسلة من الواقع الجزئية وتحليلها ضمن إطار منطقي متكامل، بهدف الوصول إلى نتيجة موحدة تشكّل أساس قناعته بالحكم. كما يبرر المنهج الاستقرائي بوضوح في القضايا ذات الطابع المعقّد، كقضايا الفساد الإداري والجرائم الاقتصادية، إذ يستوجب الأمر من القاضي تفكير العمليات المالية المعقدة، وتحليل المستندات الإدارية، وربطها بسلوك المتهم، بغية إثبات العلاقة السببية بين الفعل الجرمي والنتائج المرتبطة عليه. ويعُد هذا النمط من التحليل دليلاً واضحاً على أهمية المنهج الاستقرائي في الوصول إلى قناعة قضائية راسخة ومبنية على استدلال عقلي متماشٍ. ويمكن في الختام القول إن غياب الجهد التحليلي المنهجي القائم على الاستقراء يجعل من الصعب على القاضي الوصول إلى قناعة قضائية راسخة وثابتة تُبني على أساس منطقي سليم وفهم دقيق لواقع الدعوى.

المطلب الثاني: تحليل وقائع الدعوى كمدخل لاستقراء الحقيقة

إن فهم الواقع المعاوضة في الدعوى لا يتم بمغزل عن جهد ذهني يبذله القاضي، يقوم فيه بتحليل تلك الواقع واستقرارها، تمهدًا لاستخلاص دلالاتها القانونية. وهذه العملية تمثل مدخلاً أساسياً للوصول إلى الحقيقة، بوصفها الغاية النهائية التي يتوكّل عليها القضاء في سعيه لتحقيق العدالة. وبما أن الدعوى القضائية تتكون من عناصر رئيسية تمثل في أطراها وموضوعها وسببها⁽¹⁹⁾، ويعُد السبب هو الواقع أو مجموعة الواقع التي أدت إلى نشوء النزاع⁽²⁰⁾، ورفعه أمام القضاء. ومن هنا، تُعتبر وقائع الدعوى ركيزة أساسية لا غنى عنها في الدعاوى المدنية والجزئية على حد سواء. ولما كانت الواقع متعددة ومتباينة بطبيعتها، فإن تحليلها يتطلّب اتباع منهج علمي دقيق يقوم على الاستقراء، بحيث يتم تفكير الواقع وتسلسلها وترابطها بصورة منطقية منظمة، وصولاً إلى نتائج عقلية مقبولة يمكن تأسيس الحكم القضائي السليم عليها. فاستقراء الواقع وتحليلها بصورة علمية يشكّل الأساس الذي يبني عليه التكييف القانوني السليم والفصل العادل في النزاع. أي يُعد تحليل وقائع الدعوى خطوة مركزية في المسار القضائي نحو تحقيق العدالة، إذ تشكّل هذه الواقع المادة الأولى التي ينطلق منها القاضي في استكشاف الحقيقة القانونية. فالحكم القضائي لا يُبني في فراغ، بل ينبع من واقع ملموس تداخل فيه أفعال وأقوال وأحداث، وكلها تشكّل الصورة التي يتعين على القاضي تحليلها بدقة ليصل إلى الحكم العادل. وهذا التحليل لا يتم بطريقة عشوائية أو تقليدية، بل يخضع لمنهج منظم يستند إلى أدوات عقلية ومعرفية تشمل الفهم والاستنتاج والموازنة بين الأدلة، إلى جانب الاستعانة بخبرة القاضي وسعة إدراكه. في كل دعوى، تبرز وقائع مترابطة أو متضادة، تتناقضات أحياناً أو يحيط بها الغموض، ويتعين على القاضي تفكيرها وتحديد مدى صحتها وتأثيرها في الأساس القانوني الذي يُبني عليه الحكم. ويعُد الدقة في فهم الواقع من الركائز الأساسية لصحة الحكم القضائي. إذ أن خطأ المحكمة في تقدير الواقع يؤدي بالضرورة إلى خطأ في تكييفها القانوني وتطبيق القواعد القانونية المناسبة. وانه بموجب أحكام المادة (٢٠٣) من قانون المرافعات المدنية النافذ، فإن الخطأ في فهم الواقع من قبل المحكمة يُعد خطأ جوهريًا يؤثر في سلامة الحكم. ويرتّب هذا الخطأ أثراً قانونيًّا يتمثل في إمكانية الطعن بالحكم، باعتبار أن فهم الواقع على وجهٍ صحيح يشكّل ركناً أساسياً في إصدار الأحكام القضائية العادلة. ومن ثم، متى ما ثبتَ أن الحكم قد بُني على تصور غير سليم للواقع الثابتة في الدعوى، فإنه مشوباً بعيب جوهري يستوجب النقض عند الطعن فيه، إذا شابه قصور في الفهم أو في الاستدلال على الواقع محل النزاع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يظهر في القضايا المتعلقة بالتصريف

(17) د. عمار عوادي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2015 ص 233 .

(18) د. عبد الرحمن بدوي ، مبادئ المنطق ، وكالة المطبوعات ، الكويت، 1976 ص 112 .

(19) د. وهب النداوي ، مدى سلطة المحكمة في تعديل نطاق الدعوى ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن ، 2001 ص 117 وما بعدها .

(20) د. احمد ابو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية ، منشأة المعارف ط 13 ، الاسكندرية - مصر، 1980 ص 105 .

في العقارات ضمن مشاريع استثمارية. فقد قررت محكمة التمييز في إقليم كردستان⁽²¹⁾ أن بيع العقارات ضمن مشاريع حاصلة على إجازة استثمارية رسمية يُعد صحيحاً، حتى وإن لم يتم تسجيل العقار فوراً في السجل العقاري. غير أن الإشكال يبرز حينما يُخطئ القاضي في تقييم طبيعة المشروع المعروض أمامه؛ فقد يعرض عليه عقد بيع لعقار حصل فيه البائع على "إجازة استثمار" دون أن يشرع في تنفيذ أي نشاط استثماري فعلي. وفي هذه الحالة، لا يُعد النشاط مشروعًا استثمارياً بالمعنى القانوني، وإنما يظل تصرفًا تجاريًا فرديًا. وإذا اعتبر القاضي هذا النشاط مشروعًا استثمارياً على خلاف حقيقته، فإن هذا الخطأ في فهم الواقع⁽²²⁾ يؤدي إلى الحكم بتصحيح عقد بيع كان ينبغي الحكم ببطلانه لعدم استيفائه الشروط القانونية. وتكشف هذه الحالة عن مدى خطورة عدم التدقير في الواقع، وانعكاس ذلك على التكيف القانوني الصحيح، مما قد يفضي إلى صدور حكم غير سليم يخل بمبدأ الأمان القانوني وينال من حقوق الأطراف. ومثال آخر على خطورة هذا القصور يظهر في دعوى الإيجار العقاري، إذ يُطبق قانون إيجار العقار على المبني المشيدة بمواد إنسانية دائمة كالأسمدة والبلوك، بينما تخضع المنشآت المؤقتة أو المبنية بمواد قابلة للتلف، كالأخشاب، لأحكام القانون المدني. إلا أن القاضي قد يُخطئ في توصيف طبيعة العين المؤجرة، فيعامل منشأة خشبية كما لو كانت مشيدة بمواد دائمة، مما يتربّب عليه تطبيق قانون غير ملائم للحالة الواقعية، وبالتالي إصدار حكم مشوب بعيوب في التكيف القانوني قد يضر بأحد الأطراف. ويترتب على هذا الخطأ في فهم الواقع إصدار حكم غير صحيح قانونًا، بما يخل بمبدأ العدالة ويؤدي إلى اضطراب المعاملات القضائية. ومن ثم، تبرز الإشكالية الأساسية في ضرورة إحاطة القاضي بكل تفاصيل الواقع محل النزاع، ووجوب التزامه بالتحقق الدقيق من الواقع قبل تكييفها قانونيًّا، ضمانًا لتطبيقات النصوص الصحيحة على مراكز قانونية صحيحة أي يُعد تحليلاً وقائعاً الدعوى خطوة مركزية في المسار القضائي نحو تحقيق العدالة، إذ تشكل هذه الواقع المادة الأولية التي ينطلق منها القاضي في استكشاف الحقيقة القانونية. وهذا التحليل لا يتم بطريقة عشوائية أو تقليدية، بل يخضع لمنهج منظم يستند إلى أدوات عقلية وعرفية. وفي كل دعوى، تبرز وقائع مترابطة أو متضادة، يتبعن على القاضي تفكيرها وتحديد مدى صحتها وتأثيرها على البناء القانوني للحكم. ومن هنا، تظهر أهمية النظر إلى الواقع باعتبارها مدخلاً منهجياً للاستقراء، يسبق التكيف القانوني ويمهد له ويعيد الاستقراء أحد أهم الوسائل التي يستخدمها القاضي لتحليل وقائع الدعوى، حيث يبدأ بجمع الأدلة والفرائض الجزئية، ثم ينتقل إلى تكوين تصور كلي منطقي يساعد في إصدار الحكم الملائم لما استقر في وجده من وقائع ثابتة.⁽²³⁾ إن التفاعل مع وقائع الدعوى لا يعني مجرد تسجيلها، بل يتطلب من القاضي فحصها ضمن سياقها الزمني والمكاني، وربطها بما هو ثابت من فرائض وشهادات ووثائق. وهذا الفحص يُعد عملية تحليلية تتطلب منهجة دقيقة، إذ لا تُفهم الواقع بمعزل عن خلفياتها، ولا يمكن إدراك أهميتها إلا من خلال مقارنتها ببعضها البعض، واستخلاص ما يُعد جوهريًّا منها. وهكذا، يُمارس القاضي، من خلال تحليل الواقع، دور الباحث الذي يفتّش عن الحقيقة في وسط تناقضات الخصوم وموافقهم إن الاستقراء القضائي لوقائع الدعوى يستلزم من القاضي أن يتدرج من تفصيلات الواقع إلى حقيقتها القانونية، معتمداً على استنتاج منطقي يحترم ترتيب الأدلة وتناسقها، مما يؤدي إلى أسس واقعية وقانونية متماضكة⁽²⁴⁾. يُمارس القاضي، من خلال تحليل الواقع، دور الباحث الذي يفتّش عن الحقيقة في وسط تناقضات الخصوم وموافقهم، وهو ما يُمثل جوهر المنهج الاستقرائي في العمل القضائي. إن الاستقراء القضائي لوقائع الدعوى يستلزم من القاضي أن يتدرج من تفصيلات الواقع إلى حقيقتها القانونية، معتمداً على استنتاج منطقي يحترم ترتيب الأدلة وتناسقها، مما يؤدي إلى حكم يستند إلى أسس واقعية وقانونية متماضكة. وتتجلى أهمية هذا المنهج الاستقرائي في التصدي للظواهر التي تُشكّل تحابيلاً على القانون، كما في حالة التعريم الصادر عن مجلس القضاء الأعلى بتاريخ 2025/5/5، المرقم (515)، بشأن تسجيل عقود زواج صورية. فقد كشف التعريم عن محاولات بعض الأفراد توظيف إجراءات الزواج والطلاق الشكلين لأغراض غير مشروعة، كاستحصال مبالغ المهر أو غسيل الأموال عبر القضاء. وهنا يبرز دور القاضي في التحقق من مدى صحة العلاقة الزوجية، وتقيم جدية الادعاء، بالاستناد إلى منهج استقرائي دقيق في فحص الواقع وتفكيك بنيتها للوصول إلى الحقيقة، بحيث لا يُستغل الجهاز القضائي في تمرير معاملات صورية تخفي خلفها مخالفات قانونية جسيمة الغرض من هذه الأفعال غالباً هو استحصال مبالغ المهر المقيدة في العقد عن

(21) قرار محكمة تمييز إقليم كوردستان المرقم 32 / الهيئة المدنية الاستثنافية 1-2-2017 ، محمد مصطفى جاف ، الجديد في قضاء محكمة تمييز إقليم كوردستان ، مكتبة هولير القانونية ، أربيل 2019 ص 579 وكذلك قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 1006 / الهيئة الاستثنافية عقار / في 3-29-2023 حيث أكد على (أن عقد بيع الوحدة السكنية المشمولة بحاكم قانون / الاستثمار لا يعتبر باطلًا لعدم تسجيله) المتاح على العنوان الإلكتروني الآتي: <https://www.sjc.iq/qview.2752/>

(22) أحد أسباب الموجبة للنقض هو الخطأ في فهم الواقع الدعوى وبعد بمثابة خطا جوهري ، لاحظ الفقرة الخامسة من المادة 203 من قانون المرافعات رقم 83 لسنة 1969 المعدل .

(23) د. محمد زكي أبو عامر مناهج التحليل القانوني، دار الفكر العربي – القاهرة- مصر ، 2000 ص 165.

(24) د.ماهر بن مصلح الجهني ، ضوابط تحليل الأحكام القضائية و مجالاته ، مجلة البحوث الفقهية و القانونية ، المجلد 36 ، العدد 45 ، 2024 متاح على العنوان الإلكتروني الآتي : https://jlr.journals.ekb.eg/article_350245.html . آخر زيارة 17/5/2025



طريق التنفيذ الجبري أو من خلال إقامة دعوى "صورية" أمام محاكم البداءة مستندين إلى التطبيقات القضائية للقرار رقم (1198) لسنة 1977. وبهذه الطريقة، يسعى البعض إلى غسل أموالهم واستغلال الجهاز القضائي لتحقيق مكاسب غير مشروعة. بمواجهة هذه الظاهرة، أوجب التعريم على القاضي المختص التتحقق الجاد من صحة عقد الزواج المعروض أمامه. فإذا لم يقتنع القاضي بصحبة العلاقة الزوجية، يتعين عليه إحالة أطراف الدعوى إلى التحقيق وفقاً لقوانين مكافحة غسل الأموال. كما ألزم التعريم، في حالة عرض دعوى "صورية" أمام محكمة البداية، أن يتحقق القاضي من جدية الدعوى؛ فإذا لم تكتمل فتاوتها بصحتها، فعليه أيضاً إحالة الأطراف المعنيين إلى التحقيق. وقد أقر القوه القضائي بأن القاضي لا يكتفى بعرض الواقع كما وردت، بل يُعيد بناءها وفق رؤية تحليلية تكاملية. ففي دعوى مدنية مثلًا، لا يكون مجرد ثبوت التوقيع كافياً لإثبات الإرادة، بل يجب أن يضع القاضي الواقع ضمن منظومة السلوك العام للمتقاضين وسياق التعامل بينهم، ما يجعل من تحليل الواقع عملية مرتكبة تتجاوز الإجراء الظاهري إلى الجوهر الموضوعي. وهذا ما يُكسب الاستقراء القضائي بعداً إنسانياً، يُراعي فيه القاضي جوانب غير مكتوبة لكنها محسوسة ومستخلصة من طبيعة السلوك البشري أي يُكبِّس الاستقراء القضائي الحكم بعدها إنسانياً، إذ يُراعي القاضي في تقسيم الواقع ليس فقط النصوص القانونية الجامدة بل وأيضاً من خلال الوقوف على المعاني المستنبطـة من طبيعة السلوك الإنساني ومساراته، بما يفضي إلى تحقيق العدالة الواقعية التي تنسجم مع روح القانون وتراعي مقاصده، لا مجرد التقيد بحرفيته⁽²⁵⁾. وتتجلى خطورة هذا التحليل في القضايا التي تتشابك فيها الواقع، أو تلك التي تتعارض فيها الشهادات، حيث يصبح على القاضي أن يُوازن بين الأدلة، ويرجح بعضها على بعض، وفقاً لمعايير المنطق القانوني والتجربة الإنسانية. وهنا يتجلـى الاستقراء في أعلى درجاته، حيث يُعيد القاضي تنظيم المعطيات وفق تسلسل عقلي يوصل إلى الحقيقة التي يقوم عليها الحكم القضائي. وبالتالي، فإن عملية تحليل الواقع لا تقل أهمية عن تقسيم النصوص القانونية، بل ربما تسبقها في ترتيب مراحل التفكير القضائي أي يُعد تحليل الواقع المرحلة الأساسية والأولى في التفكير القضائي، لأن فهم الواقعه وتكيفها الصحيح هو الذي يرشد القاضي إلى النص القانوني المناسب، فلا يتصور تفكيـك الواقع وتركـيبـها من لأـي تطبيق قانوني ما لم يكن مستندـاً إلى وقـائعـ دقـيقـةـ ومـحلـةـ تـحـلـيـلاًـ عمـيـقاًـ.ـ والـقـاضـيـ الفـعـالـ هوـ منـ يـجـيدـ تـفـكـيكـ الـوقـائـعـ وـتـرـكـيـبـهاـ منـ جـديـدـ فيـ إـطـارـهـ القـانـونـ،ـ لـيـصـدـرـ حـكـمـ لاـ يـعـكـسـ فـقـطـ نـصـ القـانـونـ،ـ بلـ يـجـسـدـ الـعـدـالـةـ مـنـ خـالـلـ الـفـهـمـ العـمـيـقـ لـلـحـقـيقـةـ.ـ ايـ إنـ التـقـاعـلـ معـ وـقـائـعـ الدـعـوىـ لاـ يـعـنـيـ مجـدـ تـسـجـيلـهاـ كـمـاـ وـرـدـتـ فيـ لـائـةـ الـادـعـاءـ أوـ الدـافـعـ،ـ بلـ يـتـطـلـبـ منـ القـاضـيـ فـحـصـهاـ ضـمـنـ سـيـاقـهاـ الـزـمـانـيـ وـالـمـكـانـيـ،ـ وـرـبـطـهـ بـماـ هـوـ ثـابـتـ مـنـ قـرـائـنـ وـشـهـادـاتـ وـوـثـائقـ.ـ وـهـذـاـ الفـحـصـ يـعـدـ عـمـلـيـةـ تـحـلـيـلـةـ دقـيقـةـ،ـ تـسـتـوـجـ تـمـيـزـ بـيـنـ الـوـقـائـعـ الـجـوـهـرـيـ وـالـوـقـائـعـ الـهـامـشـيـ،ـ بـيـنـ مـاـ لـهـ قـيـمـةـ إـثـبـاتـيـةـ حـقـيقـةـ،ـ وـمـاـ هـوـ مجـدـ اـدـعـاءـ لـاـ يـسـتـدـ إـلـىـ دـلـيلـ.ـ إـذـ لـاـ تـفـهـمـ الـوـقـائـعـ بـمـعـزـلـ عـنـ خـفـيـاتـهـ،ـ وـلـاـ يـمـكـنـ إـدـرـاكـ أـهـمـيـتـهـ إـلـاـ مـنـ خـالـلـ مـقـارـنـتـهـ بـعـضـهـاـ الـبـعـضـ،ـ وـاستـخـلـاصـ ماـ يـعـدـ جـوـهـرـاًـ مـنـهـ،ـ وـمـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـهـمـ لـعـدـ تـأـثـيرـهـ عـلـىـ مـسـارـ الـقـضـيـةـ⁽²⁶⁾.ـ وـيـمـتـدـ الـبـعـدـ الـمـنـهـجـيـ لـتـحـلـيلـ الـوـقـائـعـ إـلـىـ أـنـ دورـ الـقـاضـيـ لـاـ يـقـنـصـ عـلـىـ تـلـيقـهاـ كـمـاـ وـرـدـتـ،ـ إـنـماـ يـتـطـلـبـ مـنـ إـعادـةـ تـنظـيمـهـاـ ذـهـنـياًـ وـفـقـ نـسـقـ عـقـلـانـيـ،ـ مـعـ إـخـضـاعـهـ لـمـعـايـرـ الـتـحـلـيلـ الـقـانـونـيـ وـمـنـطـقـ الـإـسـتـدـلـالـ الـقـضـائـيـ.ـ فـلـقـاضـيـ أـشـبهـ ماـ يـكـونـ بـالـعـالـمـ الـذـيـ يـضـعـ فـرـضـيـاتـ مـدـنـيـةـ،ـ ثـمـ يـسـعـيـ لـاـخـتـبـارـهـاـ مـنـ خـالـلـ الـأـدـلـةـ الـمـتـاحـةـ.ـ إـذـاـ مـاـ ثـبـتـ لـهـ التـوـافـقـ بـيـنـ الـوـقـائـعـ وـالـدـلـائـلـ،ـ تـولـدتـ لـدـيـهـ الـقـنـاعـةـ،ـ وـانـ تـعـارـضـتـ،ـ وـجـبـ عـلـىـ التـحـقـيقـ وـالـتـدـقـيقـ لـإـرـازـ الـتـقـاضـ أـوـ تـرـجـيـحـ روـاـيـةـ عـلـىـ أـخـرـيـ وـفـقـاـ مـاـ يـتـيـحـهـ لـهـ الـقـانـونـ.ـ يـتـبـينـ مـاـ تـقـدـمـ أـنـ تـحـلـيلـ الـوـقـائـعـ هـوـ الـأـسـاسـ الـأـوـلـيـ الـذـيـ تـبـنـىـ عـلـىـ كـافـةـ مـرـاحـلـ التـقـاضـيـ،ـ وـأـنـ اـعـتـمـادـ الـمـنـهـجـ الـإـسـتـقـرـائـيـ فـيـ هـذـاـ التـحـلـيلـ يـضـمـنـ الـقـاضـيـ بـلـوـغـ فـهـمـ صـحـيـحـ لـلـوـقـائـعـ عـلـىـ نـحـوـ مـتـسـلـلـ وـمـتـرـابـطـ.ـ فـكـلـمـاـ كـانـ تـحـلـيلـ الـوـقـائـعـ قـائـمـاـ عـلـىـ مـنـهـجـ عـلـمـيـ رـصـينـ،ـ كـلـمـاـ أـمـكـنـ تـكـيـفـ النـزـاعـ قـانـونـاًـ بـصـورـةـ دـقـيقـةـ،ـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ إـصـدـارـ حـكـمـ قـضـائـيـ عـادـلـ وـمـطـابـقـ لـمـقـضـيـاتـ الـوـاقـعـ وـالـقـانـونـ مـعـاـ.

(25) د. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ط 1 ، دار الشروق – القاهرة-مصر ، 2000 ص 43.

(26) د. عمار بوضياف، التحليل القضائي للنصوص والواقع، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية- مصر ، 2017 ص 112 . وللمزيد لاحظ ، د. محمد شريف احمد ، تقسيم النصوص القانونية ، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية / مصر ، 2004 ص 45 . د. مصطفى فهمي ، التفسير القضائي للقانون ، دار النهضة العربية ط 1 ، القاهرة- مصر ، 2015 ص 115 .

(27) طارق عبد الرزاق شهيد الحمامي، الاستباط القاضي في الدعوى المدنية، المتاح على العنوان الإلكتروني الآتي: www.uokerbala.edu.iq/archives/research-paper/ آخر زيارة 2025/5/3 .



المطلب الثالث: التقدير القضائي للأدلة في ضوء المنهج الاستقرائي

نظرًا لأن النصوص القانونية بطبعتها عامة ومجردة، في حين أن الواقع الاجتماعي متغيرة ومتعددة، فإن ضبط جميع الواقع بنصوص قانونية جامدة بنسبة مئة بالمائة يُعد أمراً مستحيلًا. ولهذا، كان لا بد من منح القاضي سلطة تقديرية تمكنه من المواجهة بين النصوص العامة والواقع المتغير. وتُعد السلطة التقديرية أداة ضرورية يفرضها تحقيق العدالة ومواكبة الواقع الحياتي، إذ تُمكّن القاضي من تطبيق النصوص بما يحقق الإنصاف، مع الحفاظ على روح القانون ومقاصده، دون الوقوع في الجمود الحرفي الذي قد يؤدي إلى نتائج مجحفة لذا تُعد السلطة التقديرية للقاضي في مجال الإثبات من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بتقييم الأدلة غير المباشرة، مثل الشهادات والقرائن. وهذه الأدلة بطبعتها لا تتحمل نفس القواعد الإثباتية التي ينطوي عليها الدليل البالغ، مما يفرض على القاضي أن يُعمل ملكته العقلية ومنهجه الاستدلالي لترجم أحدها للحالات على الآخر. ففي حالة الشهادة، على سبيل المثال، قد يكون الشاهد صادقاً في ظاهره، إلا أن تحيزه، أو ضعف إدراكه للواقع، قد يضعف من حجية شهادته وقد ذهبت محكمة تمييز أقليم كورستان إلى بقولها (حيث تبين أن محكمتي البداءة والاستئناف رجحتا البينة الشخصية المقدمة من قبل المستأذن عليها على البينة الشخصية المقدمة من قبل المستأذن لما لها من سلطة تقدير الشهادة من الناحيتين الموضوعية والشخصية).⁽²⁸⁾ وكذلك الحال بالنسبة للقرائن، فهي تتفاوت في دلالتها بحسب درجة اتصالها بموضوع النزاع، ومدى انسجامها مع باقي الأدلة. ومن هنا، تُبني القناعة القضائية لا على دليل معزول، بل على مجموعة من المعطيات والعناصر المستخلصة من ملف الدعوى، وسيطر الجلسات، وسلوك الخصوم أثناء المراقبة، مما يمنح القاضي مجالاً واسعاً لتقييم الأدلة وتكون قناعته الموضوعية⁽²⁹⁾. وفي هذا الإطار، منح قانون الإثبات العراقي القاضي سلطات تقديرية واسعة في مجال تقدير الأدلة المعروضة أمامه، ومن أبرز صور هذه السلطات ما يلي:

1- الأقرارات غير القضائية

يُعد الأقرارات غير القضائية من الموضوعات التي تخضع للسلطة التقديرية للقاضي. ويقصد به الإقرار الذي يصدر عن الخصم خارج مجلس القضاء، سواء أمام جهة غير قضائية أو أمام محكمة غير مختصة نوعياً أو مكانياً. حيث إن الإقرار غير القضائي لا يتم أمام القضاء المختص، فإنه لا يحوز ذات الحجية التي يتمتع بها الإقرار القضائي، ومن ثم فإن تقدير قوته ومدى الاعتماد عليه في الإثبات يعود إلى قناعة قاضي الموضوع وفقاً لقواعد العامة في الإثبات. وعلى القاضي، عند نظره لهذا النوع من الإقرارات، أن يتولى دراسة وقائع الدعوى وما يحيط بها من ظروف وملابسات دراسة دقيقة، مستعيناً بمنهج الاستقراء والتحليل للوصول إلى قناعة موضوعية سليمة. كما يجب عليه أن يبرر قراره بقبول الإقرار أو رفضه تعليلاً سائعاً، مستندًا إلى قواعد قانونية ومنطقية واضحة، بما يتيح محكمة التمييز على صحة قراره. وقد أكدت محكمة التمييز أقليم كورستان على هذا المبدأ في أحد أحكامها بقولها (للمحكمة أن تأخذ بالإقرار والمخاودة أمام المحاكم الأخرى بالرغم من أنه يعتبر إقرار غير قضائي طالما قد وقع الإقرار أمام القضاء ولم تكن به الوقائع الأخرى في الدعوى)⁽³⁰⁾ وتقول في قرار آخر لها (إن المحكمة كلفت المدعية بإثبات دعواها والتي أحضرت شهودها أمام المحكمة واستمعت إلى شهاداتهم، حيث بيّنوا بأن المدعى عليه أقرَّ أمامهم في مجلس خارج القضاء بأنه أخذ مبلغ ٨٥٠٠ دولار) من المدعية. حيث إن الإقرار المذكور يعتبر إقراراً غير قضائي، ويجب إثباته وفقاً لقواعد العامة للإثبات، حيث إنها أثبتت دعواها بالبينة الشخصية لوجود المانع الأدبي بينها وبين المدعى عليه الذي كان زوجها)⁽³¹⁾. ويتبين من ذلك أن الإقرار غير القضائي، وإن لم يرق إلى مرتبة الدليل الملزم بذاته، إلا أنه يُشكّل عنصراً مهمّاً من عناصر الإثبات، يخضع لتقييم القاضي في ضوء قناعته المستمدّة من ضميره المهني، ووفقاً لأصول التحقيق القضائي السليم.

(28) قرار محكمة أقليم كورستان العدد 20 / الهيئة المدنية الاستئنافية / 2017 في 22 / 1 / 2017 ، محمد مصطفى محمود جاف ، الجديد في قضاء محكمة تمييز أقليم كورستان / مكتبة هولير القانونية ، اربيل ، 2019 ص 167 .

(29) يلعب القضاء المدني دوراً هاماً في ترسیخ سیادة القانون للمزيد لاحظ ، عادل جلال محمد امين ، دور القضاء في ترسیخ سیادة القانون ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، بيروت - لبنان ، 2017 ص 167 .

(30) قرار محكمة التمييز أقليم كورستان المرقم 167/الهيئة المدنية الاستئنافية / 2019 في 6/22 / 2019 ، جاسم جزا جابر هورامي ، صفة المابديء القانونية لمحكمة تمييز أقليم كورستان للفترة 2018-2020 ج 2 ، مكتبة يادگار ، السليمانية ، 2020 ص 28 .

(31) قرار محكمة التمييز أقليم كورستان المرقم 103/الهيئة المدنية / 2019 في 3/4 / 2019 ، گیلانی سید احمد ، الكامل للمابديء القانونية في قضاء محكمة تمييز أقليم كورستان العراق ، اربيل ، 2020 ص 150 .





2- ترجح شهادات الإثبات على شهادات النفي أو العكس⁽³²⁾:

للقاضي، استناداً إلى سلطته التقديرية، أن يرجح شهادة الإثبات على شهادة النفي، أو العكس، وذلك بحسب ما يقتضي به من قوة الدليل ومدى اتساقه مع وقائع الدعوى. فالقاضي ليس ملزمًا بالأخذ بعدد الشهود أو صفة الشهادة، بل عليه أن يقوم بتقييم منطقي وموضوعي لكل شهادة على حدة، ثم يوازن بينها ليصل إلى النتيجة الأرجح التي تقعن وجданه القضائي.

3- قرار استجواب الخصم⁽³³⁾:

كما يملك القاضي سلطة استجواب أحد الخصوم بغية توجيهه أسئلة محددة إليه تتعلق بالنقاط الجوهرية في النزاع، سعياً لاستجلاء الغموض أو استكمال الواقع. ويهدف هذا الإجراء إلى كشف حقيقة الأمور عن طريق استيضاح ما هو غامض أو مجهول من خلال الخصم مباشرة.

4- توجيه اليمين المتممة⁽³⁴⁾:

تمثل اليمين المتممة إحدى الأدوات التي يستخدمها القاضي لتفعيل سلطته التقديرية، بهدف سد النقص في الأدلة المقدمة، وتدعيم ما قد يكون غير كافٍ منها. فإذا تبين للقاضي، بعد فحص الأدلة، أن المدعى لم يقدم دليلاً كاملاً، وإنما اقتصر على دليل ناقص لا يصلح بمفردته للإثبات، جاز له، استناداً إلى سلطته التقديرية، أن يوجه اليمين المتممة إلى المدعى بغرض استكمال فناعته. ومثال ذلك: إذا قدم المدعى شاهداً واحداً لإثبات دعواه، وكان هذا الدليل غير كافٍ للفصل في النزاع، فإن للقاضي أن يلجأ إلى توجيه اليمين المتممة. وتُعد هذه اليمين، التي تُعرف أصطلاحاً بـ"يمين القاضي"، مغایرة لليمين الحاسم التي يوجهها أحد الخصوم إلى خصمه، إذ تتبع الأولى من مبادرة القاضي ذاته، وليس بطلب من أحد الأطراف، و تستهدف بها استكمال عناصر الإثبات من خلال الأدلة الشرعية التي يُخوّلها له القانون. ويرتكز توجيه هذه اليمين على إدراك القاضي العميق لوقائع الدعوى، وإحاطته بظروفها المختلفة، وقدرته على الموازنة بين الأدلة المطروحة.

5- عدم الاعتداد برأي الخبر⁽³⁵⁾:

من المبادئ الراسخة في قانون الإثبات العراقي أن الخبرة الفنية أو العلمية ليست ملزمة للقاضي إلا مطلقاً، بل له سلطة تقديرية في تقييم رأي الخبر. وعلى الرغم من أن القاضي لا يمتلك المعرفة الفنية أو العلمية المتخصصة كالخبر، إلا أنه يبقى المرجع الأعلى في تقييم الأدلة وتكوين فناعته بشأنها. وبموجب هذه القاعدة، إذا قدم الخبر تقريراً في المسألة الفنية المطروحة، فإن للقاضي سلطة فحص هذا التقرير ومناقشة نتائجه، وله أن يقبله أو يرفضه، كلياً أو جزئياً، إذا تبين له عدم سلامته أو عدم اتساقه مع وقائع الدعوى أو مع المبادئ العامة والمعطيات العلمية المعروفة. كما يمتد نطاق هذه السلطة إلى الحالات التي تعرض فيها على المحكمة عدة تقارير خبرة متعارضة، إذ يجوز للقاضي أن يرجح أحد هذه التقارير دون غيره، بناءً على تقييمه لموضوعية التقرير، ومنهجيته، ومدى انسجامه مع باقي الأدلة في الدعوى. إن ممارسة القاضي لهذه السلطة التقديرية تتطلب توافر شرطين أساسيين:

(32) المادة 82 من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل .. للمزيد حول سلطة القاضي في ترجيح الشهادة لاحظ، محمد على الصوري ، التعليق المقارن على مواد قانون الإثبات ج 2 ، المكتبة القانونية، بغداد 2011 ص 699 وما بعدها . ولاحظ قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 265 / الهيئة الموسعة / 2010 في 2010/10/24 منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.sirwanlawyer.com/index.php/342/01212/v14a/2736-jj152> تاريخ آخر زيارة 23/5/2025 . وقرار المرقم 11709 / هيئة الأحوال الشخصية ومواد شخصية / 2024 في 11/8/2024 منشور على الموقع الإلكتروني الآتي:

تاريخ آخر زيارة 23/5/2025 . <https://www.sjc.iq/qview.2899/>

(33) المادة 71 من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل . للمزيد حول السلطة التقديرية للقاضي في اللجوء إلى الاستجواب لاحظ، محمد على الصوري ، التعليق المقارن على مواد قانون الإثبات ج 2 ، مرجع سابق ، ص 807 ، .

(34) المادة 120 من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل . للمزيد حول السلطة التقديرية للقاضي في اللجوء إلى اليمين المتممة لاحظ، محمد على الصوري ، التعليق المقارن على مواد قانون الإثبات ج 3، مرجع سابق ، ص 1185 وما بعدها..

(35) الفقرة الثانية من المادة 140 من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل . للمزيد حول الخبرة لاحظ، محمد على الصوري ، التعليق المقارن على مواد قانون الإثبات ج 3، مرجع سابق ، ص 1239 وما بعدها.



1. الإحاطة الكاملة بوقائع الدعوى وأدلتها:

بحيث يكون القاضي على دراية تامة بالموضوع محل النزاع وجميع الملابسات المحيطة به.

2. الإمام بالمعلومات العامة الأساسية:

لا بد أن يكون لدى القاضي حد أدنى من المعرفة العامة بموضوعات غير قانونية، كالعلوم والهندسة والطب وغيرها، مما يمكنه من تمييز الآراء الفنية الصائبة عن غيرها، وتحليل تقرير الخبرة وفق معيار منطقي موضوعي. فإذا تحقق هذان الشرطان، أمكن للقاضي أن يمارس سلطته التقديرية بصورة سلية ومنهجية عند قوله أو رفضه لرأي الخبير، أو عند اختياره لأحد التقارير المتعددة. وهكذا يتحقق التوازن بين الاختصاص الفني للخبير والاختصاص القانوني للقاضي، بما يخدم مصلحة العدالة.

6- رفض توجيه اليمين الحاسمة⁽³⁶⁾. يتمتع القاضي سلطة تقديرية لرفض توجيه اليمين الحاسمة إلى الخصم، وذلك في حال تبين أن طالب اليمين يتعرّض في استخدام هذا الحق. فبعض الأشخاص، بطبيعتهم أو لأسباب دينية أو شخصية، يتحرّجون من أداء اليمين أو يمتنعون عن أدائهم، رغم براءة ذمّتهم مما يُنسب إليهم. هذا الواقع قد يستغلّ البعض بسوء نية، فيرفّعون دعاوى كيدية ضد هؤلاء الأشخاص، ويطلبون منهم الإثبات، ثم يلتجؤون إلى طلب توجيه اليمين الحاسمة للخصم بهدف استغلال ترددّهم أو إيجامهم عن الحلف، لتحقيق مصلحة غير مشروعة. ومن جانب آخر، قد يعمد بعض الخصوم إلى رفع دعاوى ضد غائبين عن مجلس القضاء، ويطلبون من المحكمة تعليق إصدار الحكم على أداء اليمين عند إنكار المدعى عليه، مستغلّين غياب هذا الأخير وعجزه عن الدفاع عن نفسه أو أداء اليمين أمام المحكمة. في هذه الحالات، يتمتع القاضي بسلطة تقديرية في قبول أو رفض توجيه اليمين الحاسمة، ولكن الإشكالية الجوهرية تكمن في ضرورة أن يكون القاضي ملماً إماماً دقّياً بجميع جوانب الدعوى وأدلتها، حتى يكون قراره برفض توجيه اليمين قراراً مدعوماً بالأسس القانونية والموضوعية، وليس مبنياً على اجتياز شخصي مجرد. فالقاضي هنا مطالب بأن يوازن بين مصلحة تحقيق العدالة ومنع التعسف في استخدام الحق، مستنداً إلى قواعد الإثبات العامة ومبادئ حسن النية في التقاضي. وعلى هذا الأساس، فإن حُسن استعمال القاضي لهذه السلطات يعكس وعيًا قانونياً واستبصرًا قضائياً يسهمان في الوصول إلى حكم عادل. أما إذا أسيء استخدام هذه السلطة، كأن تُوجّه اليمين في غير موضعها، فإن ذلك قد يؤدي إلى ترجيح كفة غير مستحقة، ويفضي إلى الإخلال بميزان العدالة. وهذه السلطات ترتكز على شرط أساسي، وهو أن يكون القاضي قد أحاط إحاطة تامة بوقائع الدعوى وأدلتها، وتمكن من دراستها دراسة دقيقة وفق منهج تحليلي واستقرائي، بحيث يكون قراره مبنياً على أساس منطقية وعلمية. فعملية الترجيح بين الأدلة أو اللجوء إلى استجواب الخصم⁽³⁷⁾ لا تكون صحيحة إلا إذا قام القاضي بتحليل الأدلة، واستقراء الواقع، واستنتاج النتائج بطريقة علمية تؤدي إلى تحقيق العدالة. إن الاستخدام السليم للسلطة التقديرية يتطلب من القاضي إعمال العقل والمنطق والابتعاد عن العشوائية أو التسرّع في التقدير. لذلك، فإن القاضي الناجح هو الذي يعتمد على قراءة دقيقة للأدلة، وفهم عميق لواقع الدعوى، مما يمكنه من ترجيح أدلة الإثبات أو النفي، أو اتخاذ قرار باستجواب الخصم، على نحو يؤدي إلى الوصول إلى نتيجة قضائية منطقية وعادلة. ولكنه مع ذلك، تبرز في نطاق الإثبات المدني إشكالية جوهرية تتعلق بحدود السلطة التقديرية القاضي، ولا سيما في ضوء القيود التي فرضها قانون الإثبات العراقي. فالرغم من أن طبيعة العمل القضائي تقترض من القاضي مرونة كافية في تمحيص الأدلة وموازنتها على ضوء وقائع كل دعوى، إلا أن المشرع العراقي قيد هذه السلطة من جانبين أساسيين: أولاً، من حيث عدد وسائل الإثبات المقبولة قانوناً⁽³⁸⁾؛ ثانياً، من حيث القيمة القانونية المازمة لبعض الأدلة، وفي مقدمتها الدليل الكتابي الرسمي. إذ أوجب القانون على المحكمة الأخذ بهذا النوع من الأدلة بوصفه حجة قاطعة لا يجوز تجاوزها أو التشكيك في صحتها، حتى في حال ظهور قرائن تثير الشك في مدى صحتها.. وينشأ عن هذا التقييد تعارض واضح بين مبدأ السلطة التقديرية للقاضي كضمانة لتحقيق العدالة الموضوعية، وبين نظام إثبات صارم يمنح بعض الأدلة حجة مطلقة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في هذه القواعد، بغية تحقيق توازن أكثر دقة بين احترام حجية الأدلة وبين تمكين القاضي من ممارسة سلطته التقديرية في ضوء خصوصيات كل دعوى على حدة، وتتمثل إحدى أبرز الإشكاليات الدقيقة التي تواجه القاضي في مجال الإثبات، سواء في الدعوى الجنائية أو المدنية، مسألة تناقض الأدلة⁽³⁹⁾ المقدمة أمامه. فهي نطاق الإثبات الجنائي، قد تقع جريمة قتل مثلاً، وتدل الأدلة

(36) الفقرة الثانية من المادة 115 من المادة 115 من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل.

(37) المادة 74 من قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل ...

(38) أدلة الإثبات في قانون الإثبات هي الدليل الكتابي ، الإقرار ، الاستجواب ، الشهادة ، حجية الأحكام والقرينة القانونية ، اليمين ، المعينة والخبرة .

(39) للمزيد حول التناقض بين أدلة الإثبات لاحظ، د. عمار محسن كرار الزرفي ، التناقض بين أدلة الإثبات في الدعوى المدنية ، دار السنّهوري ، بيروت- لبنان، 2017 ص 51 وما بعدها .

المادية على وجود المتهم في مسرح الجريمة، كوجود بصماته أو آثار قديمه، في حين تأتي شهادة أحد الشهود لتأكيد أن المتهم لم يكن حاضراً في مكان وقوع الجريمة. وينشأ عن هذا التناقض بين الأدلة المادية والشهادات إشكال بالغ التعقيد للقاضي، الذي يُطلب منه ترجيح أحد الدليلين بناءً على معايير موضوعية دقيقة. ولا تقتصر هذه الإشكالية على المجال الجنائي فحسب، بل تمتد إلى الإثبات المدني أيضاً، حيث قد يحدث تعارض بين أدلة كتابية رسمية وبين تقارير الخبراء، أو بين وثائق مختلفة تحمل قوة إثبات متفاوتة. وفي كلتا الحالتين، تبرز الحاجة إلى إيجاد منهج قانوني واضح يوجه القاضي إلى كيفية تقييم الأدلة المتعارضة، سواء من حيث القوة الثبوتية، أو من حيث مدى توافقها مع الواقع الثابتة في الدعوى.. وهكذا يتضح جلياً أن التقدير القضائي للأدلة يمثل أحد أبرز المجالات التي يظهر فيها بوضوح تطبيق المنهج الاستقرائي في العملية القضائية. فالقاضي لا يقتصر دوره على استعراض الأدلة كما وردت في أوراق الدعوى، بل يمارس عملية عقلية تحليلية دقيقة، يستخلص من خلالها تصوراً منطقياً ومتاماً للحقيقة، انتلاقاً من مجموع الأدلة والقرائن المتوفرة، وبالاعتماد على أدوات التحليل والاستدلال العقلي والمنطقي التي تمكّنه من تكوين قناعته القضائية، والتي تُعد الأساس الذي يُبنى عليه الحكم⁽⁴⁰⁾ ويعُد منح القاضي سلطة المفاضلة بين الأدلة وترجح بعضها على الآخر من أبرز تجليات هذا التقدير، إذ يُسمح له بترجيح الدليل الذي يراه أكثر انسجاماً مع وقائع الدعوى وسياقاتها العام وقد ذهبت محكمة تمييزإقليم كورستان إلى هذا المبدأ بقولها (تتمتع محكمة الموضوع بالصلاحية القانونية لترجح بينة على أخرى وبناء الحكم عليها لأن الترجح من مسائل الواقع حسب ظروف الدعوى ومتطلباتها)⁽⁴¹⁾. وذهب في قرار آخر إلى (ترجح بينة على أخرى بعد تقييمها من صلاحية محكمة الموضوع اذا كانت موفقة في ذلك بحيث جاء مطابقاً لواقع الدعوى وبعكسه لمحكمة التمييز أن ينقض القرار المبني على عملية الترجح)⁽⁴²⁾ وهذه السلطة ليست اجتهاذاً معزولاً، بل تقوم على دعائم المنهج الاستقرائي الذي يفرض على القاضي تحليل الأدلة، وتتبع العلاقات القائمة بينها، سواء كانت علاقات ترابط أم تناقض، بهدف الوصول إلى نتيجة قانونية تتسم بالمنطق والاتساق⁽⁴³⁾ ومع أن القاضي يتمتع بحرية واسعة في تكوين قناعته، إلا أن هذه الحرية مقيدة بضرورة تسبب الحكم، أي بيان الأسس المنطقية والقانونية التي استند إليها في ترجيحه، مما يعكس التفعيل العملي للمنهج الاستقرائي، إذ يُظهر هذا التسبيب كيف انتقل القاضي من الواقع إلى النتيجة عبر تحليل واستقراء الأدلة بشكل علمي منهجي⁽⁴⁴⁾ وفي هذا الإطار، لا يقتصر دور التقدير القضائي على إثبات الواقع حسب، بل يمتد إلى تفسيرها وربطها بالنصوص القانونية ذات الصلة، مع التركيز على نوعية الأدلة ومدى قدرتها على إثبات العقل القضائي، لا على كميتها فحسب. ومن هنا تتبع أهمية المهارات التحليلية التي يجب أن يتحلى بها القاضي، إذ يتطلب التقدير القضائي قدرة على الربط والاستنتاج، واستبعاد ما لا يتنسق مع منطق الدعوى، وهي أدوات تتنمي بطبيعتها إلى المنهج الاستقرائي. وقد أثبتت الممارسة القضائية أن هذا النوع من التقدير ليس مجرد نشاط ذهني نظري، بل هو عنصر جوهري في بناء الأحكام القضائية. فالمرونة التي يتمتع بها القاضي في تفاعله مع وقائع الدعوى، بعيداً عن الجمود أو التفسيرات المسبقة، تجعل من المنهج الاستقرائي أداة فعالة في خدمة العدالة، ومرتكزاً أساسياً في بنية الفكر القضائي المعاصر⁽⁴⁵⁾. وبناءً على ما نقدم، يُعد التقدير القضائي وسيلة للوصول إلى الحقيقة القضائية، هي وإن لم تكن دائمًا مطابقة للحقيقة المطلقة، إلا أنها تستند إلى معايير موضوعية وعقلانية. من خلال القرارات القضائية المشار إليها في هذا المطلب، يتضح أن محكمة تمييزإقليم كورستان أكدت ضرورة التزام القاضي ببيان الأسباب التي دفعته إلى ترجح أحد الأدلة، مستندًا في ذلك إلى تحليل منطقي وواقعي، الأمر الذي يعكس بوضوح اعتماد القضاء العراقي وقضاء إقليم كورستان للمنهج الاستقرائي في بناء الأحكام،. في الختام، يمكن القول إن التقدير القضائي للأدلة يمثل وجهاً من وجهات الفكر القضائي المعاصر، ويعُد مظهراً تطبيقياً للمنهج الاستقرائي الذي يُسمّه في تحقيق العدالة. فالقاضي، من خلال هذا التقدير، لا يكون مجرد ناقل للواقع، بل صانع للحقيقة القضائية، يستند إلى العقل والمنطق، ويرسّس حكمه على قناعة مستمدّة من تحليل الأدلة وفهمها في سياقاتها.

(40) د. عبد الفتاح الخضري، نظرية الإثبات في القانون المدني ، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر 2009، ص 112 .

(41) قرار محكمة تمييزإقليم كورستان / الهيئة التلمذية المرقم 804 / الهيئة المدنية / 2019 في 22 / 12 / 2018 عبد الجبار عزيز حسن ، مختارات تمييزية لقضاء محكمة تمييزإقليم كورستان ، ط 1 مكتبة هولير القانونية ، أربيل، 2021 ص167 .

(3) عبد الجبار عزيز حسن ، مرجع سابق ص 168 .

(43) د المنعم البدراوي، الشرح العملي لقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004،ص 289.

(44) إبراهيم الدسوقي شحاته، مبادئ الإثبات في القوانين المدنية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002 ص165 .

(45) د. محمود السعدي، نظرية الإثبات في الفقه والقضاء ، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011 ص219 ..



المبحث الثاني: الاستبساط ودوره في صياغة الحكم القضائي

وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ نتناول في المطلب الأول تعريف الاستبساط القانوني ومجالاته، ثم نخصص المطلب الثاني لبيان دور الاستبساط في تفسير النصوص القانونية وتكييف الواقع، وأخيراً نبحث في المطلب الثالث أثر المنهج الاستباطي في تسيب الأحكام القضائية وصياغتها.

المطلب الأول: ماهية المنهج الاستباطي وألياته في العمل القضائي

يعد الاستبساط في المنطق عملية عقلية تقوم على الانتقال من الكل إلى الجزء، إذ تبدأ بتقرير قاعدة عامة ثم تطبق على الجزئيات الفردية أو بعبارة أخرى، يبدأ الاستبساط بقاعدة عامة وينتهي باستنتاج خاص أو محدد. وقد اعتمد أرسطو طاليس هذا المنهج في دراساته الفلسفية⁽⁴⁶⁾، حيث مثل الاستبساط إحدى الأدوات الأساسية في بناء المعرفة في مختلف فروع العلوم. ولا يختلف الأمر في مجال القانون، لاسيما عند ممارسة القاضي لسلطته في إصدار الأحكام القضائية؛ فحين ينتقل القاضي إلى مرحلة الفصل في النزاع، فإنه يلجأ إلى تطبيق القواعد القانونية العامة المجردة على الواقع الخاصة المعروضة أمامه. وتمثل هذه العملية الاستباطية نشاطاً عقلياً معدداً، يتطلب من القاضي حسن فهم الواقع، وتمييز عناصرها الجوهرية، والمهارة في ربطها بالقواعد القانونية الملائمة، فضلاً عن امتلاكه لقدرة عقلية رصينة تمكنه من إيجاد حلول قانونية تتسم بالمعقولية والعدالة. ومن ثم، فإن الاستبساط يشكل الأساس المنهجي الذي تبني عليه الأحكام القضائية الرصينة، وبعد ضرورة لتحقيق مقاصد القانون في إحقاق الحقوق وإنصاف المتقاضين. أي يُعد المنهج الاستباطي ركيزة أساسية في بناء الحكم القضائي، ويشكل المرحلة الثانية المتممة لعملية الاستدلال بعد المرور بمرحلة الاستقراء. ففي هذا الإطار، ينتقل القاضي من تحليل الواقع المطروحة أمامه إلى تفعيل النصوص القانونية ذات الصلة، مستنداً في ذلك إلى قواعد منطقية تتيح استخلاص النتيجة القانونية التي تشكل مضمون الحكم. ووفقاً للتصور المنطقي للاستبساط، يتمثل هذا المنهج في الانتقال من القواعد العامة نحو النتائج الخاصة، الأمر الذي يجعله الأداة الذهنية التي يعتمدها القاضي في تكيف الواقع محل النزاع قانونياً، تمهدًا للوصول إلى الحل القانوني السليم لها⁽⁴⁷⁾. تتجلى أهمية هذا المنهج في كونه يضفي طابعاً منهجياً وموضوعياً على الأحكام القضائية، بعيداً عن الارتغال أو الانطباعات الشخصية غير المؤسسة. فالحكم القضائي المستند إلى الاستبساط يُعد نتيجة حتمية لتطبيق قاعدة قانونية على واقعة تحقق القاضي من تفاصيلها بعينها، الأمر الذي يعزز من اتساق الحكم مع مبدأ سيادة القانون، ويبشر مراقبته من قبل محاكم الطعن، بوصف ذلك أحد ضمانات حسن سير العدالة⁽⁴⁸⁾. وتتجسد آليات المنهج الاستباطي في العمل القضائي من خلال ربط الواقع بالنص القانوني، ومن ثم استخراج الأثر القانوني الناتج عن هذا الرابط. وتتطلب هذه العملية من القاضي إلماً عميقاً بالبنية اللغوية للنصوص التشريعية، فضلاً عن دراية بمقاصد المشرع، وقدرة على المواجهة بين القواعد القانونية من جهة، والواقع المتغير من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، فإن الاستبساط القضائي لا يُعد مجرد تطبيق آلي للنصوص، بل هو ممارسة ذهنية ومهارية تتطلب تكويناً علمياً وثقافياً رفيعاً⁽⁴⁹⁾ يضطلع القاضي بدور عقلي منهجي يتجاوز مجرد الملاحظة أو الفهم الظاهري للواقع، ليصل إلى تكيف قانوني محكم يستند إلى المبادئ القانونية العامة والخاصة.⁽⁵⁰⁾ ويلاحظ أن المنهج الاستباطي لا يقتصر على تطبيق نص قانوني محدد، بل يمتد ليشمل استحضار المبادئ العامة للقانون، والاجتهادات القضائية المستقرة، وحتى روح التسريع في حال غموض النص أو سكوته. ومن ثم، يعمل القاضي ضمن منظومة قانونية مرنّة تستوجب استخدام أدوات تحليل متعددة، بما يحقق اتساق الحكم القضائي مع معايير العدالة والضمير القضائي⁽⁵¹⁾. فإذا كان المنهج الاستقرائي يختص بجمع المعلومات الواقعية وتحليلها، فإن المنهج الاستباطي يضطلع بمهمة تحقيق الانسجام القانوني بين هذه المعطيات والنصوص المنظمة لها. وبهذا المعنى، يشكل المنهجان معاً بُنيتين متكاملتين تساهمان في صياغة الحكم القضائي المتوازن. فالقاضي، لكي يصدر حكماً رصيناً، لا بد له من أن يجمع بين دقة التحليل الواقعي وصرامة الاستنتاج القانوني، بما يمنح الحكم طابعاً علمياً متماساً، ويفصل بين الأحكام المؤسسة منطقاً وتلك التي تتفقر إلى البناء المنهجي. أي إن الاستبساط في الحكم القضائي يمثل طريقة دقيقة ومنطقية لاستنتاج الأحكام بناءً على القوانين والمبادئ القانونية القائمة. يوفر الاستبساط يقينًا قانونياً ويضمن تطبيق القوانين بالتساوي، مما يعزز العدالة

(46) ارفينغ كوبلسون ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة ذكريا ، المجلس الأعلى للثقافة ، مصر 2002 ص 72 . وكذلك وليم جيمس ، مبادئ علم النفس ، ترجمة نظمي لوقا ، دار المعارف القاهرة 1957 ص 241 ..

(47) د. محمد كامل مرسى، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ص 227.

(48) د. عبد المنعم، رمضان بن نظرية الحكم القضائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2006 ص 145.

(49) د. فتحي والي، مبادئ المرافعات المدنية والتجارية دار النهضة العربية، 2002 القاهرة ، ص 85.

(50) محمد كامل مرسى، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية مرجع سابق ص 227 . وكذلك د. محمد كامل مرسى مرسى، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية ، دار الفكر العربي ، القاهرة / مصر 2005 ص 115 .

(51) عبد الرحمن بدوى، موسوعة الفلسفة، ج 1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان 1984 ص 307 .



والإنصاف في النظام القضائي. بالرغم من بعض التحديات المرتبطة بتفسير القوانين والتغييرات القانونية، يبقى الاستنبط أدلة أساسية للقضاة في إصدار أحكام متسقة وعادلة. هكذا يتبيّن بأن هذا المنهج يُمثل عملية عقلية يتم من خلالها الانتقال من مقدمات قانونية عامة إلى نتائج جزئية تطبق على الواقع المعروضة على المحكمة. وبناءً عليه، فإن الاستنبط يُعد الأداة الذهنية التي يعتمدها القاضي في تكييف الواقع وربطها بالنصوص القانونية ذات العلاقة، وصولاً إلى إصدار الحكم القضائي الذي يجسد النتيجة المنطقية لذلك الرابط. وفي الختام إن الاستنبط في العمل القضائي هو أكثر من مجرد أدلة لتفسير النصوص؛ إنه ممارسة عقلانية تسعى إلى إحداث التوازن بين نص القانون ومتطلبات العدالة في الواقع. ففي الوقت الذي يوفر فيه الاستنبط اليقين القانوني ويُسهم في استقرار الأحكام، فإنه أيضاً يتبيّن هامشاً من المرونة للفاضي تمكّنه من التعامل مع الحالات الاستثنائية وغير المألوفة. وبذلك، يشكّل المنهج الاستنبطي تجسيداً حقيقياً للفكر القانوني الحي الذي لا يتوقف عند حدود النص، بل يسعى إلى تحقيق المقصود القانوني في ضوء الظروف الواقعية والاجتماعية المحيطة. وعليه، فإن الاستنبط يُعد أدلة مركزية في يد القاضي لاستخلاص الأحكام من القواعد القانونية، بما يعزّز العدالة وإنصاف داخل النظام القضائي. ورغم التحديات المرتبطة بتفسير النصوص، وتتنوع المصادر القانونية، والتطور المستمر في الواقع الاجتماعي، يظل الاستنبط المنهجي العقلاً الوسيط المثالي لتحقيق حكم قضائي قائم على المنطق السليم، والاتساق التشريعي، والانفتاح على تطورات المجتمع.

المطلب الثاني: التطبيق القضائي للنصوص القانونية وفقاً للمنهج الاستنبطي

بعد أن يفرغ القاضي من استخلاص وقائع الدعوى وتحليلها تحليلًا دقيقاً، ينتقل إلى مرحلة الاستنبط القانوني، وهي المرحلة التي يقوم فيها بتطبيق النصوص القانونية العامة على الواقع المعروضة أمامه. ولا يقتصر عمل القاضي في هذه المرحلة على التقسيم الحرفي لعبارات النصوص القانونية، بل يتعمّق عليه في فهم مغزاها، مستهدفاً الوقوف على الحكمة التشريعية الكامنة وراءها. ومن ثم، فإن على القاضي أن يلجأ إلى منهج التفسير المتتطور للنصوص، بما يضمن تحقيق مقاصد التشريع في إحقاق الحق وتحقيق العدالة، بعيداً عن الجمود الحرفي للنصوص، مما يجعل الاستنبط أدلة فاعلة وأساسية في بناء الحكم القضائي وصياغته بصورة علمية دقيقة ومت麝قة. أي إن جوهر المنهج الاستنبطي في القضاء يتمثل في تطبيق النصوص القانونية العامة على الواقع الخاصة المعروضة أمام المحكمة، وهذه العملية هي التي تضفي على الحكم القضائي صبغته القانونية والموضوعية. فالتطبيق القضائي للنص لا يتم بطريق حرفة جامدة، بل يخضع لعملية عقلية دقيقة تبدأ بتحديد القاعدة القانونية الحاكمة، ثم تكييف الواقع وإدخالها ضمن نطاق القاعدة⁽⁵²⁾، وانتهاءً باستخلاص النتيجة القانونية المنسجمة مع بنية النظام القانوني. دوراً مزدوجاً: فهو من جهة يفسر النصوص القانونية، ومن جهة أخرى يكيف الواقع بما ينسجم مع هذا التفسير. وهنا تظهر الحاجة إلى فقه قانوني متين، يمكن القاضي من تجاوز ظاهر النصوص إلى فهم مقاصدها. ذلك لأن النصوص القانونية تتميز بطبعتها بالعمومية والتجريد، في حين تتسم الواقع القضائية بالتنوع والتعقيد، مما يفرض على القاضي تجاوز القراءة السطحية للنصوص، واستنبط الحلول القانونية من مضمونها العميق ومقاصدها الكلية. فالاكتفاء بالتقسيم الحرفي للنص⁽⁵³⁾ قد يؤدي في بعض الحالات إلى نتائج لا تتوافق مع متطلبات العدالة، ولا تعكس إرادة المشرع أو مقاصده التشريعية. أي ان الالتزام الحرفي بتطبيق النصوص القانونية قد يؤدي أحياناً إلى نتائج لا تتفق مع متطلبات العدالة أو مقاصد المشرع. لذا، ينبغي على القاضي أن يتبع منهج التفسير المتتطور للنص، بحيث لا يقتصر على المعنى اللفظي، بل يعمل على إرجاع النص إلى موقعه ضمن النظام القانوني ككل، مستقرراً روح التشريع واتجاهاته العامة، ومن ثم يصدر حكماً يحقق العدالة المنشودة، ويؤمن الانسجام بين القاعدة القانونية والواقع الاجتماعي المتغير. من الإشكاليات الجوهرية التي تواجه العمل القضائي، تردد المحكمة في الفصل في الدعوى عند غياب نص قانوني صريح ينظم الواقع محل النزاع. في حين أن المنهج الصحيح يقتضي الرجوع إلى المبادئ العامة للقانون واعتماد التفسير التطوري للنصوص القانونية للوصول إلى حكم عادل يحقق مقاصد التشريع. ومثال ذلك ما يتعلق بإعادة منح القوة التنفيذية للأحكام القضائية: إذ لم ينص قانون التنفيذ العراقي صراحة على إمكانية إعادة منح الحكم قوته التنفيذية بعد مرور أكثر من سبع سنوات على آخر معاملة تنفيذية. وقد تتجه بعض المحاكم إلى رد الطلب بسبب غياب النص⁽⁵⁴⁾، رغم أن الرجوع إلى القواعد العامة، خاصةً ما نص عليه القانون المدني.

(52) قرار محكمة التمييز الاتحادية حول التكليف القانوني المرقم 70 / الهيئة العامة / 2010 في 29/8/2010 المنسور على الآتي website https://www.sjc.iq/qanoun/disciplinary/page_20/

(53) المادة الثالثة من قانون الأثبات النادر حيث الزم القاضي باتباع التفسير المتتطور للقانون ومراعاة الحكمة من التشريع عند تطبيقه.

(54) قرار محكمة تمييز إقليم كورستان/ الهيئة العامة المدنية/ المرقم 32 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 5/5/2024 (غير منشر) تناولت الهيئة العامة المدنية في هذا القرار مسألة إعادة منح القوة التنفيذية لحكم قضائي سابق، وذلك في سياق الدعوى المرقمة (2562/ب/2007). إذ كانت محكمة بداية السليمانية قد أصدرت حكماً بتاريخ 19/5/2021 يقضي بإعادة القوة التنفيذية لذلك الحكم، إلا أن هذا القرار تم نقضه من قبل الهيئة المدنية لمحكمة التمييز في إقليم كورستان، استناداً إلى عدم وجود نص قانوني صريح يعالج مسألة إعادة القوة التنفيذية للأحكام بعد زوال موانع التنفيذ. غير أن المحكمة، بعد صدور حكم جديد تم فيه اتباع القرض التميزي، أعيد عرض الموضوع أمام الهيئة العامة المدنية، والتي خلصت

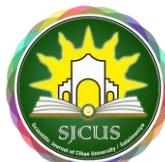
من أن الالترامات المدنية تسقط بالتقادم بعد مرور خمسة عشر عاماً، يفضي إلى نتيجة مغايرة، مفادها أن الحكم يحتفظ بطبيعته التنفيذية ما دام لم ينقض بالتقادم الطويل. وبالتالي، يجوز إعادة منح الحكم قوته التنفيذية رغم مضي سبع سنوات دون مراجعة تنفيذية، استناداً إلى المبادئ العامة وتقدير النصوص بما ينسجم مع روح القانون ويحقق العدالة المنشو ويُعد هذا القرار وارد ذكره في الهاشم تحولاً مهماً في الاجتهد القضائي لمحاكم الإقليم، حيث اعترف صراحة بإمكانية إعادة القوة التنفيذية للحكم القضائي متى ما انتفت العوائق التي كانت تحول دون تنفيذه، رغم عدم وجود نص قانوني مباشر ينظم هذه الحالة. هكذا يتبيّن أنه من الضروري أن يتبنّى القاضي منهجاً تأويلاً مرئياً ومتطرفاً في تفسير النصوص القانونية، بحيث لا يقتصر على المعنى اللغوي أو الظاهري، بل يسعى إلى فهم النص في ضوء موقعه داخل البناء القانوني العام، مستلهماً من روح التشريع ومبادئه الموجهة. وبفترض في هذا السياق أن يأخذ القاضي بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يصدر فيه الحكم، بما يضمن تحقيق الانسجام بين الفيادة القانونية والواقع المتغير، ويعزز الوظيفة الاجتماعية للقانون بوصفه أداة لتحقيق العدالة. ويمارس القاضي، في هذا الإطار، دوراً نقيراً مركباً، يوازن فيه بين احترام النص القانوني والافتتاح على مقاصده، مستعيناً بالتحليل العقلي والاستباطي الذي يمكنه من إضفاء الحياة على النصوص الجامدة، وتحقيق العدالة في ضوء وقائع الدعوى المطروحة. وفي ضوء هذا الدور، يتبيّن على القاضي أن يتجنّب ما يسمى بالتطبيق الآلي للنصوص، والذي قد يؤدي إلى نتائج غير عادلة، خصوصاً في القضايا التي تتطلّب فهماً اجتماعياً أو إنسانياً لظروف النزاع. فالمنهج الاستباطي يمنح القاضي إمكانية تأويلاً النص بما يتلاءم مع مستجدات الواقع، دون الخروج عن حدود الفيادة القانونية، وهو ما يضمن التوازن بين مبدأ الشرعية وتحقيق العدالة. وقد أكدت محكمة التمييز، في العديد من قراراتها، أن القاضي ملزم بتبسيب حكمه بما يكشف عن عملية الاستباط القانوني التي قادته إلى النتيجة التي انتهت إليها. فالتبسيب القضائي ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو تجسيد منطقي لمنهجية التفكير القضائي، وهو ما يسمح بمراجعة الحكم على مستوى محاكم الطعن، ويعزز من ثقة المجتمع في الجهاز القضائي. إن التطبيق القضائي للنصوص وفقاً للمنهج الاستباطي هو ما يحول القانون من مادة جامدة إلى أداة لتحقيق العدالة. ولذا، فإن التكوين القانوني للقاضي يجب أن يشمل التدريب على التحليل المنطقي للنصوص، وفهم فلسفة القانون، وربط ذلك بالواقع العملي للقضايا، إذ بفضله يتم الانتقال من فهم الواقع إلى تطبيق صحيح للنصوص القانونية، مما يسهم في إصدار حكم متكامل يقوم على أسس عقلية وقانونية رصينة، ويعكس حسن إدراك القاضي لدوره في تحقيق العدالة.

المطلب الثالث : أثر المنهج الاستباطي في تسبيب الحكم القضائي وصياغته

تبني صياغة الحكم القضائي ابتداءً على الفهم العميق لواقع الدعوى، وهو فهم يسند إلى عملية دقيقة من استقراء الواقع وتحليلها تحليلاً منطقياً قائماً على أسس عقلية سليمة. ومن هنا، يتبلور الحكم من حيث الصياغة الموضوعية في ذهن القاضي قبل أن يُباشر تحريره بالشكل الرسمي. تبدأ الصياغة الشكلية للحكم عادةً ببيان موجز للادعاءات التي قدمها المدعى، يتبعها عرضٌ مختصر لمجريات جلسات المرافعة مع تحديد نوع المرافعة سواءً أكانت حضورية أم غيابية. بعد ذلك، يُسجل القاضي طلبات المدعى، ودفعه المدعى عليه، مع تحليل قانوني لهذه الطلبات والدفع، وإبراز السندي القانوني الذي استند إليه القرار، سواءً أكان برد الدعوى أو الحكم المدعى كلياً أو جزئياً. أما الفقرة الجوهرية في الحكم، فهي منطق الحكم، حيث تُبيّن المحكمة مضمون إلزامي يمثل خلاصة الحكم وحكمته. ويقتضي هذا الجانب من القاضي أن يعتمد لغة دقيقة، واضحة، بعيدة عن الإنسانية والإطناب، متحرراً من التكرار الممل، مع ضرورة استخدام المصطلحات القانونية الدقيقة⁽⁵⁵⁾ والأسلوب العلمي الرصين. وتكمّن أهمية صياغة الحكم في أنها تمثل مرآة للحكمة القانونية، إذ يجب أن تعكس سلامـة الاستدلال ومنهجية الاستباط، فضلاً عن إبراز احترام القاضي للأصول القانونية وقواعد العدالة. ولهذا، يُطلب أن تتنسـص صياغة الحكم بخصائص: الدقة، الوضوح، المنطقية، والالتزام بالأصول القانونية واللغوية. تؤدي الاستباط القانوني دوراً محورياً في صياغة الحكم القضائي، إذ يُعد الأداة الرئيسة التي يعتمد عليها القاضي في فهم وقائع الدعوى وتحليلها، واستنتاج الحل القانوني السليم. فالاستباط يمكن القاضي من استقراء الواقع وتكيفها وفق قواعد المنطق والقانون، مما ينعكس بصورة مباشرة على قوة الصياغة الموضوعية للحكم. كما يسهم الاستباط في تفسير النصوص القانونية تفسيراً يتتجاوز المعنى الحرفي، ليكشف عن مقاصد النص وروحه بما يتلاءم مع ظروف النزاع المعروض. وتتجلى أهمية الاستباط بصورة خاصة في مرحلة تسبيب الحكم، حيث يتبيّن على القاضي أن يسوق مبرراته القانونية بأسلوب منطقي متسلسل يبرز كيفية انتقاله من الواقع

إلى العدول عن الاتجاه السابق، وقضت بوجود سند قانوني – وإن كان غير صريح – بفتح للمحكمة إعادة منح القوة التنفيذية للحكم إذا زالت الموانع التي حالت دون تنفيذه سابقاً. للمزيد حول دعوى تجديد القوة التنفيذية للحكم القضائي ، لاحظ ، حاتم جبار عودة ، دعوى تجديد القوة التنفيذية للحكم القضائي ، دار السنهوري ، بيروت -لبنان ، 2008 .

(55) للمزيد حول مباديء التصورات المنطقية والمصطلحات القانونية لاحظ، د. مصطفى ابراهيم الزلمي ، المنطق القانوني في التصورات ، دون ذكر دار نشر وسنة طبع ، ص 76 .



والنصوص إلى النتائج والأحكام. أما منطق الحكم، الذي يمثل جوهر القرار القضائي، فينبغي أن يكون ثمرة لاستنباط سليم، يُصاغ بلغة دقيقة وواضحة خالية من الغموض والإنسانية، مما يمنح الحكم القوة القانونية الالزمة ويعزز قابليته للتنفيذ ويُحصنه من الطعون المبنية على القصور أو فساد الاستدلال. ومن ثم، فإن سلامة الاستنباط تعد أساساً لسلامة الصياغة القضائية وجودتها. ثُمَّ صياغة الحكم القضائي وتسببيه من المراحل الحاسمة في عمل القاضي⁽⁵⁶⁾، إذ إنها تمثل الإطار النهائي الذي تظهر فيه نتائج العمليات الذهنية والاستدلالية التي سبقتها. وفي هذا السياق، يلعب المنهج الاستباطي دوراً جوهرياً، لأنه يشكل الأداة التي يعتمدها القاضي في الانتقال من النصوص القانونية إلى النتائج الملmosة في الحكم يُراعي العلاقة المنطقية بين المقدمات والنتائج، ويضمن أن يكون الحكم القضائي أكثر من مجرد تقرير بالنتيجة، بل تبرير قانوني مفصل لها⁽⁵⁷⁾، ما يضمن منطقية الحكم واتساقه الداخلي وارتباطه الوثيق بالمقدمات القانونية. إن تسبيب الحكم القضائي لا يُعد ترفاً قانونياً، بل هو واجب جوهري تفرضه ضمانات المحاكمة العادلة⁽⁵⁸⁾. أي ان التسبيب هو الحارس الأمين لسلامة الأحكام القضائية، إذ به تظهر مشروعية الحكم وقناعته المستندة إلى الأدلة والقانون، وهو الوسيلة الوحيدة التي تمكن الخصوم من فهم الأساس القانوني الذي يبني عليه الحكم. كما أنه يُعد معياراً رئيسياً لرقابة محكمة التمييز، التي تُعنى بمراجعة مدى سلامة الاستدلال القانوني ومن هنا، فإن المنهج الاستباطي يمنح القاضي أدوات دقة لتبرير حكمه ضمن إطار من المنطق القانوني والتحليل النصي الممنهج. وتظهر أهمية المنهج الاستباطي في التسبيب من خلال البنية التي يكتب بها الحكم، حيث تبدأ عادة بعرض الواقع المثبتة، ثم تُعرض النصوص القانونية ذات الصلة، ثم ينتقل إلى مرحلة الربط بين هذه القواعد القانونية والواقع المعروضة. ومن خلال هذا الربط، يُستخلص الحكم النهائي⁽⁵⁹⁾ وبعدها يُقدم التحليل الذي يربط بين القاعدة القانونية والواقع المعروضة، لينتهي القاضي إلى النتيجة التي يستخلصها كأثر قانوني اي ان التسبيب الواجب في الأحكام القضائية لا يقتصر على سرد الواقع وإنما يجب أن يتضمن عرضاً للأسباب القانونية التي يبني عليها الحكم، وإلا كان الحكم باطلأ⁽⁶⁰⁾. وهذه البنية لا تفصل عن المنهج الاستباطي، بل هي صورة تطبيقية له، تجعل من الحكم وثيقة منطقية متماشة. ولعل من أبرز ما يميز الحكم المبني على منهج استباطي رصين هو خلوه من التناقضات،⁽⁶¹⁾ ووضوح تسلسله الفكري، وقوة منطقه الداخلي، وهي عناصر لا تتحقق إلا عندما يُراعى المنهج في كل مرحلة من مراحل الحكم. كما أن هذه الخصائص تجعل الحكم قادراً على مواجهة الطعن، وئسمهم في ترسیخ اجتهد قضائي مستقر واضح. ومن هنا يمكن القول إن تسبيب الحكم وصياغته ليسا مجرد عنصر شكلي أو إجرائي، بل هما نتاج مباشر لتطبيق المنهج الاستباطي، بما يجعله عنصراً مركزاً في بناء الأحكام. وهذا يفرض على القاضي أن يولى اهتماماً خاصاً بهذه المرحلة، وأن يصوغ حكمه بلغة دقيقة، ومنطق واضح، وتنسلل عقلاني، يُظهر كيف انتقل من القاعدة القانونية إلى النتيجة القضائية ويجب ان يكون الحكم خالياً من القصور من جانب التسبيب اي إن عيب القصور في التسبيب من العيوب الجسيمة التي تفتح باب الطعن في الحكم، إذ أن الغاية من التسبيب هي تحقيق رقابة محكمة الطعن على صحة الحكم⁽⁶²⁾. (63). وإلى جانب المنطق الداخلي، يُسهم المنهج الاستباطي في تعزيز قوة الحكم القضائي أمام محاكم الطعن، التي تنظر أول ما تنظر إلى مدى وضوح التسبيب واستقامة الاستدلال. وفي هذا السياق ذهبت محكمة التمييز الاتحادية إلى أن :

(التسبيب يُعد من عناصر ومقومات الركن الشكلي في الحكم القضائي، وبانتقاده، أي بعدم تسبيب المحكمة لحكمها، يكون الحكم القضائي - والحالة هذه - فاقداً لشكله القانوني، مما يستوجب نقضه). (64) وذهبت في قرار آخر إلى (ان العبارات التي كتبت في الفصل الأخير من القرار لا تختلف مع حياد القاضي ولا تستقيم مع ما توجبه احكام المادة 159/أ من قانون المرافعات المدنية التي توجب ان تكون الاحكام مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها وان تستند الى احد اسباب الحكم المبنية في القانون وان ذهاب القانون كما ورد في الاسباب الموجبة ان الغاية من التشدد في تسبيب الاحكام هي لحمل القضاة على الا يحكموا في الدعوى على اساس فكرة مبهمة لم تتضح معالمها او مجملة غابت او خفيت تفاصيلها) (65) وذهبت في قرار آخر الى (لدى التدقيق و المداوله وجد أن الطعن

(56) محمد كامل مرسي، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2005 القاهرة/ مصر ص 241.

(57) د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، سلطة القاضي في وتقدير الأدلة، دار النهضة العربية ، القاهرة / مصر، 2005 ص 112.

(58) د عبد المنعم البدراوي، شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة/ مصر، 2002 ص 489.

(59) مصطفى مجدي هرجة، المنطق القانوني ومنهجية التفكير القضائي، دار الفكر الجامعي، القاهرة/ مصر 2010 ص 133.

(60) د. فتحي والي ، التعليق على قانون المرافعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة / مصر، 2006 ص 312 .

(61) د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، التحليل القضائي للواقع وأثره في بناء الأحكام منشأة المعارف، الاسكندرية/ مصر 2008 ص 143.

(62) د. محمد وليد جمال الدين، اصول كتابة الأحكام القضائية، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية. ص 150.

(63) د. فتحي والي ، التعليق على قانون المرافعات ، مرجع سابق ، ص 312 .

(64) محكمة التمييز الاتحادية رقم الحكم 865: الهيئة الاستثنافية عقار/2017. المتاح على العنوان الإلكتروني الاتي <https://www.sirwanlawyer.com/index.php/342/01212/11/1866-m1363> تاريخ اخر زيارة 2025/6/7.

(65) محكمة التمييز الاتحادية رقم الحكم 851 / مدني / 2013 في 24/6/2013. المتاح على العنوان الإلكتروني الاتي: <https://www.sirwanlawyer.com/index.php/342/01212/11/1561-m1180> تاريخ اخر زيارة 2025/6/7



التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان محكمة الموضوع لم تجر تحقيقاتها الازمة في الدعوى بشأن اثبات الأدعاء وفق مانص عليه قانون الاثبات كما أنها لم تبين الاسباب والأوجه التي حملتها على اصدار الحكم المميز وفق ما نصت عليه المادة 159 من قانون المرافعات المدنية لذا قرر نقض الحكم المميز و إعادة الدعوى لمحكمتها لأنها لا تتبع ماتقدم و على ان يبقى الرسم التميزي للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في 31 / 3 / 2009)⁽⁶⁶⁾. كما ذهبت في اخر الى (يجب أن تتضمن الفقرة الحكيمية في قرار الحكم ماهية المحکوم به بصورة جازمة وبيقنية، وإلا اعتبر الحكم مشوياً بجهالة فاحشة)، اي ينبغي أن يبني الحكم القضائي على أسباب منطقية، وأن يُصاغ بلغة واضحة، إذ إن صياغة الحكم وتسيبيه لا تُعد مجرد إجراء شكلي، بل تمثل ثمرة جوهريّة لمهارة القاضي في تفعيل المنهج الاستباطي بمرونة وانضباط. وبالتالي فإن مهارة القاضي في الاستباط القاضائي تقوم على حسن فهمه للوقائع وتمكنه من تأويل النصوص القانونية بما يتنقق مع مقاصد التشريع، دون الإخلال بحدود التقسيير المقبول، فالقاضي المتمرس هو الذي يستطيع أن يصل إلى العدل الواقعي عبر الاستباط السليم بل إن مهارة القاضي في هذه الصياغة تُعد جزءاً لا يتجزأ من كفاءته القضائية، ومن مكونات استقلاله وموضوعيته في الفصل في الخصومات⁽⁶⁷⁾ وختاماً، يمكن القول إن المنهج الاستباطي هو العمود الفقري لتسييب الحكم القضائي وصياغته. فهو الذي يمنح الحكم بعده العقلي، ويُضفي عليه صفة المنطق والانضباط القانوني، ويجعله مقعاً أمام الخصوم ومتيناً أمام الرقابة القضائية. ومن دون هذا المنهج، تغدو الأحكام عرضة للتناقض والتسرع والغموض، وهو ما يُفقدها قيمتها القضائية، ويُضعف من قدرتها على إحقاق الحقوق وبسط العدالة.

(66) قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 76 / مدنية منقول / 2009 في 3 / 31 / 2009 ، خليل ابراهيم المشاهدي ، قضاء محكمة التمييز التحادية في قانون المرافعات ج 1 ، مكتبة صباح ، بغداد 2011 ص 264 .

(67) قرار محكمة التمييز الاتحادية، نفلا عن قاسم فخرى الريبيعي ، مباديء محكمة التمييز الاتحادية القسم المدني ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2019 ص 262 .

(68) د.عبد الجود عبد السلام محمد، فن القضاء، دار النهضة العربية – القاهرة- مصر ، 2006 ص 87 ..





الخاتمة

أولاً/ الاستنتاجات

- 1- لم يعرف المشرع العراقي الحكم القضائي بموجب المادة (159) من قانون المرافعات، وإنما اكتفى ببيان شروطه الشكلية وضرورة تسببيه، مما يؤكد أهمية وضوح منطق الحكم وتحليل أسبابه لضمان صحته وقابليته للطعن.
- 2- إن الحكم القضائي ليس مجرد قرار شكلي، بل هو نتاج عقلي واستدلالي يبني على تحليل الواقع وتطبيق القواعد القانونية وفق مناهج علمية دقيقة، أبرزها المنهج الاستقرائي والاستباطي.
- 3- يمثل المنهج الاستقرائي الخطوة الأولى في صياغة الحكم القضائي، حيث يعمل القاضي على تجميع الواقع وتحليلها وربطها بسياق النزاع، ما يمكنه من الوصول إلى تصور دقيق للمشكلة القانونية.
- 4- وبالنسبة إلى المنهج الاستباطي، فيشكل الأداة الرئيسية في بناء الحكم وتسببيه، من خلال استخراج الحكم القانوني من النصوص العامة وتطبيقه على الواقعية الخاصة محل النزاع، وذلك بأسلوب تحليلي متسلسل ومتsequ منطقياً.
- 5- لغة الحكم القضائي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من بنائه المنهجية؛ إذ تُعبر عن قدرة القاضي على ترجمة التحليل القانوني إلى صياغة دقيقة، واضحة، حالية من الإنشاء غير الضروري، مما يعزز من قوة الحكم وهيبته.

ثانياً: التوصيات

- 1- نوصي المشرع العراقي والكوردستاني بتعديل نص المادة (159) من قانون المرافعات المدنية العراقي، باضافة فقرة جديدة لها وكلاطي (1 - على القاضي أن يستقرئ جميع وقائع الدعوى استقراءً تاماً، وأن يُعمل سلطته التقديرية في وزن الأدلة المطروحة، بما يتفق مع الواقع وظروف النزاع، وصولاً إلى تكوين قناعته القضائية وفقاً لأحكام القانون).).
- 2- التأكيد على ضرورة إعادة هيكلة مادة الأحكام القضائية المقررة ضمن قانون المرافعات، بحيث لا تقصر على الجوانب الشكلية وشروط صحة الحكم، وإنما تشمل بشكل أساسي دراسة منهجية بناء الحكم القضائي من حيث التحليل القانوني، والاستدلال المنطقي، وتسبيب القرار، لما لذلك من أثر مباشر في رفع كفاءة القضاة وضمان جودة الأحكام
- 3- تشجيع محكمة تميز الاتحادية ومحكمة تميز إقليم كورستان على ترسیخ قواعد منهجة في تسبيب الأحكام، بحيث يتم بناء اجتهد قضائي راسخ وقابل للقياس والتطبيق، بما يعزز من الأمن القانوني ويحد من التناقض في القرارات.
- 4- ضرورة إدراج مادة تُعنى بلغة الحكم القضائي ضمن مناهج المعهد القضائي، تُكرّس لتدريب القضاة على الصياغة القانونية الدقيقة والواضحة، بعيداً عن الغموض أو الإطناب الإنساني، وذلك بهدف اعتماد لغة الحكم معياراً موضوعياً في تقييمه وتعزيز وضوح الفكرة القانونية فيه.



قائمة المصادر والمراجع

اولاً/ الكتب القانونية

1. إبراهيم الدسوقي شحاته، مبادئ الإثبات في القوانين المدنية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
2. أحمد أبو الوفاء، المرا فعات المدنية والتجارية، منشأة المعارف ط 13، الإسكندرية – مصر، 1980.
3. أحمد أبو الوفاء، نظرية الأحكام في قانون المرا فعات، ط 6، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1989.
4. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية (ج 1)، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر 2006.
5. أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ط 1، دار الشروق – القاهرة-مصر، 2000.
6. أحمد فتحي سرور، مبادئ القانون المدني، دار النهضة العربية، القاهرة- مصر، 2005
7. احمد مهنيه، دور القاضي في استبطاط الحكم القضائي، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر 2013.
8. ادم وهيب النداوي، مدى سلطة المحكمة في تعديل نطاق الدعوى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2001.
9. ارفينغ كوبلسون، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة فؤاد ذكري ، المجلس الأعلى للثقافة، مصر 2002
10. إسماعيل مظہر. الاستقراء والمنهج العلمي: دار المعرفة، القاهرة- مصر 1960.
11. إمام عبد الفتاح إمام، الطبيعتيات والأخلاقيات عند أرسسطو، مكتبة مدبولي، القاهرة-مصر، 1996.
12. جاسم جزا جابر هورامي، صفوة المباديء القانونية لمحكمة تمييز اقليم كوردستان للفترة 2018-2020 ج 2، مكتبة يادگار، السليمانية، 2020
13. حاتم جبار عودة، دعوى تجديد القوة التنفيذية للحكم القضائي، دار السنہوري، بيروت -لبنان، 20018.
14. حميد فرحان السيد، حرية القاضي في تكوين قناعته، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر.
15. خليل ابراهيم المنشاوي، قضاء محكمة التمييز التحابية في قانون المرا فعات ج 1، مكتبة صباح، بغداد 2011
16. د. آدم وهيب النداوي، المرا فعات المدنية، ط 3، العا تك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2011
17. روزنثال و يودين، ترجمة سمیر کرم، دار الطليعة، بيروت ، 1980.
18. عادل جلال محمد امين، دور القضاء في ترسیخ سیادة القانون، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت - لبنان، 2017.
19. ع بالرزاقي احمد السنہوري، الوسيط مصادر الالتزام ج 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان 2000
20. عبد الجبار عزيز حسن، مختارات تمييزية لقضاء محكمة تمييز اقليم كوردستان، ط 1 مكتبة هولير القانونية، اربيل، 2021.
21. عبد الجواد عبد السلام محمد، فن القضاء، دار النهضة العربية – القاهرة - مصر، 2006.
22. عبد الرحمن العلام، شرح قانون المرا فعات المدنية رقم 83 لسنة 1969، مطبعة بابل، بغداد، 1977،
23. عبد الرحمن بدوي، مبادئ المنطق، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976.
24. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج 1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت -لبنان 1984
25. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، سلطة القاضي في وتقدير الأدلة، دار النهضة العربية، القاهرة / مصر ، 2
26. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، التحليل القضائي للواقع وأثره في بناء الأحكام منشأة المعارف، الإسكندرية/ مصر 2008.
27. عبد الفتاح الخضري، نظرية الإثبات في القانون المدني، دار الفكر العربي، القاهرة- مصر 2009.
28. عبد المنعم البرداوي، شرح قانون المرا فعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة/ مصر ، 2002
29. عبد المنعم، رمضان بننظرية الحكم القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006
30. عبدالرحمن بدوي. المنطق الصوري. القاهرة: دار النهضة العربية، القاهرة - مصر 2003
31. عمار بوضياف، التحليل القضائي للنصوص والواقع، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية- مصر ، 2017.
32. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
33. عمار محسن كرار الزرفي، التناقض بين أدلة الإثبات في الدعوى المدنية، دار السنہوري، بيروت- لبنان، 2017.
34. فتحي والي، التعليق على قانون المرا فعات، دار النهضة العربية، القاهرة / مصر ، 2006.
35. فتحي والي، مبادئ المرا فعات المدنية والتجارية دار النهضة العربية، القاهرة 2002
36. قاسم فخرى الريبيعي، مبادئ محكمة التمييز الاتحادية القسم المدني، مطبعة الكتاب، بغداد، 2019
37. القاضي صادق حيدر، شرح قانون المرا فعات المدنية، دراسة مقارنة، مكتبة السنہوري، بغداد، العراق، 2011
38. كامل كيره، قانون المرا فعات الليبي، مطبع جامعة القاهرة، القاهرة، 1970.
39. گیلانی سید احمد، الكامل للمباديء القانونية في قضاء محكمة تمييز اقليم كوردستان العراق، اربيل، 2020.

40. محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي
41. محمد زكي أبو عامر مناهج التحليل القانوني، دار الفكر العربي – القاهرة- مصر ، 2000.
42. محمد سعيد عبد الرحمن، الحكم القضائي اركانه وقواعد اصداره، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت- لبنان 2001
43. محمد شريف احمد، تفسير النصوص القانونية، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية / مصر، 2004.
44. محمد طلبة شعبان، لغة الاحكام القضائية، معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، 2009- 2010
45. محمد عصفور. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995 الكويت
46. محمد على الصوري، التعليق المقارن على مواد قانون الإثبات ج 2، المكتبة القانونية، بغداد 2011
47. محمد علي عبد الحليم. المدخل إلى المنطق الصوري. دار النهضة العربية، القاهرة- مصر 2005
48. محمد كامل مرسي مرسي، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم القانونية، دار الفكر العربي، القاهرة / مصر 2005
49. محمد كامل مرسي، نظرية الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005
50. محمد مصطفى محمود جاف، الجيد في قضاء محكمة تمييز أقليم كوردستان / مكتبة هولير القانونية، اربيل، 2019.
51. محمد وليد جمال الدين، اصول كتابة الأحكام القضائية، دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية.
52. محمود السعدي، نظرية الإثبات في الفقه والقضاء، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت 2011.
53. مصطفى فهمي، التقسيم القضائي للقانون، دار النهضة العربية ط 1، 2015.
54. مصطفى مجدي هرجة، المنطق القانوني ومنهجية التفكير القضائي، دار الفكر الجامعي، القاهرة/مصر 2010
55. مصطفى إبراهيم الزلمي، المنطق القانوني في التصورات، دون ذكر دار تشر و سنة
56. المنعم البدراوي، الشرح العملي لقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
57. نبيل اسماعيل عمر، النظرية العامة للطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.
58. وليم جيمس، مبادئ علم النفس، ترجمة نظمي لوقا، دار المعارف القاهرة 1957.

ثانياً/ المجالات القانونية

1. ماهر بن مصلح الجهني، ضوابط تحليل الأحكام القضائية و مجالاته، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، المجلد 36، العدد 45، 2024.
2. ياسر باسم ذنون و جياد ثامر نايف، الحكم المدني و حالات التناقض فيه، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية الصادرة عن كلية التربية، جامعة تكريت، المجلد 17، العدد 9 لسنة 2010.

ثالثاً / القوانين

1. قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل.
2. قانون الإثبات رقم 107 لسنة 1979 المعدل.

رابعاً / القرارات القضائية.

1. قرار محكمة اقليم كوردستان العدد 20 / الهيئة المدنية الاستئنافية / 2017 في 22 / 1 / 2017 .
2. قرار محكمة الاتحادية المرقم 1006/ الهيئة الاستئنافية عقار / في 3-29- 2023 حيث اكد على (ان عقد بيع الوحدة السكنية المشمولة باحكام قانون الاستثمار لا يعتبر باطلًا لعدم تسجيله) المتاح على العنوان الالكتروني الاتي:

<https://www.sjc.iq/qview.2752/>

3. قرار محكمة التمييز اقليم كوردستان المرقم 167/ الهيئة المدنية الاستئنافية / 2019 في 22/6/2019.
4. قرار محكمة التمييز اقليم كوردستان المرقم 103/ الهيئة المدنية / 2019 في 4/3/2019 .
5. قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 265/ الهيئة الموسعة / 2010 في 24/10/2010 المتاح على العنوان الالكتروني الاتي:

<https://www.sirwanlawyer.com/index.php/342/01212/v14a/2736-jj152>

6. قرار محكمة أقليم كوردستان / الهيئة التمييزية المرقم 804 / الهيئة المدنية / 2019 في 22 / 12 / 2018 .
7. قرار محكمة التمييز الاتحادية حول التحكيم القانوني المرقم 70 / الهيئة العامة / 2010 في 29/8/2010 المتاح على العنوان الالكتروني الاتي

https://www.sjc.iq/qanoun/disciplinary/page_20/





8. قرار المرقم 11709 / هيئة الاحوال الشخصية ومواد شخصية/ 2024 في 11/8/2024 المتاح على العنوان الالكتروني الاتي:
<https://www.sjc.iq/qview.2899>
9. محكمة التمييز الاتحادية رقم الحكم: 865/الهيئة الاستئنافية عقار/2017. المتاح على العنوان الالكتروني الاتي
<https://www.sirwanlawyer.com/index.php/342/01212/11/1866-m1363>
10. محكمة التمييز الاتحادية رقم الحكم 851/ المدني/ 2013 في 24/6/2013. المتاح على العنوان الالكتروني الاتي:
<https://www.sirwanlawyer.com/index.php/342/01212/11/1561-m1180>
11. قرار محكمة تمييز إقليم كورستان/ الهيئة العامة المدنية/ المرقم 32 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 5/5/2024 (غير منشور)
12. قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 76 / مدنية منقول / 2009 في 31 / 3 / 2009

